الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة :علوم تجارية

التخصص : تجارة دولية

اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013

تحت إشراف الأستاذ:

نصر ضو

من إعداد الطالبة :

مليكة ومان

لجنة المناقشة

الأستاذ عبد الحق الطير	**أستاذ مساعد "أ" جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**رئيسا**
الأستاذ نصر ضو	**أستاذ مساعد " أ " جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**مشرفا ومقررا**
الاستاذ: هشام غربي	**أستاذ محاضر "ب " جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي**	**مناقشا**

السنة الجامعية 2015/2014

بسم الله الرحمان الرحيم

" قل لو كان البحر مدادا لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمة ربي و لو جئنا بمثله مداد ،قل إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي إنما إلهكم اله واحد فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا و لا يشرك بعبادة ربه أحدا"

سورة الكهف الاية 105 -102

كلمة شكر

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على
نبينا وقدوتنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم ..
اتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل
واخص بالشكر الأستاذ – نصر ضو–
على المجهودات التي بذلها معي ولم يبخل علي بنصائحه و ارشاداته.
كما اتقدم بالشكر إلى الأستاذ بقاط حسين و الدكتور احمد انصير
اللذان افادانني و ساعداني كثيرا
كما لا يفوتني التقدم بالشكر إلى الأساتذة الذين درسوني

الاهداء

بسم الله الذي لا اله سواه له الحمد والشكر خالقي ومعبودي لا شريك له واليه المصير والصلاة والسلام على سيدنا وحبيبنا وأسوتنا محمد صلوات ربي عليه و على آله وصحبه ومن اتبعه إلى يوم الدين

أهدي عملي هذا:

إلى من جعل الله الجنة تحت أقدامها الى التي لا ينطق اللسان إلا باسمها ..... أمي الحبيبة .

إلى نور بصري و بصيرتي و مثلي الأعلى و قلب الأسرة ..... أبي الغالي أطال الله في عمره

إلى من هم سندي في الحياة إخوتي الأعزاء : حسين , أسامة , محمد سيف الدين , أيمن أسكنه الله فسيح جنانه

إلى كل أقاربي ،جدتي اطال الله في عمرها , أعمامي ,عماتي ,أخوالي ,خالاتي

الى رفيقات دربي : انتصار,انتصار. ايناس ,اسماء. رجاء .حياة. مروة ,زينب ,سارة ,إيمان

الى صديقتي و رفيقتي التي كانت سندا لي في دراستي عتيقة

مليكة

قائمة الجداول

الرقم	اسم الجدول	الصفحة
1-1	نظرية الميزة المطلقة	10
2-1	تطور النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من2013 - 2000	31
2-2	تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من 2000 الى2013	33
3.2	:تطور الهيكل السلعي للواردات في الفترة الممتدة من 2000 الى20	35
4.2	تطور الهيكل السلعي للصادرات في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013	37
5.2	الدول العشرة الممولة للجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى2013	39
6.2	تقدير العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة	43
7.2	تقدير معادلة الانحدار لكل من cor ، x، m	44

قائمة الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
1-2	تطور النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من2013 - 2000	32
2-2	تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من 2000 (الى 2013)	34
3-2	تطور الهيكل السلعي للواردات في الفترة الممتدة من 2000 الى2013	36
4.2	الهيكل السلعي للصادرات في الفترة الممتدة من 2000 الى(2013)	38

الملخص

يعد قطاع التجارة الخارجية من القطاعات الاقتصادية المهمة نضرا لدوره الفعال في مختلف المجالات وقد ظهر هذا الدور بشكل كبير نتيجة للأوضاع التي ميزت العالم منذ التسعينات من القرن الماضي و المتمثلة في العولمة وتداخل الاقتصاديات فيما بينها

والدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه التجارة الخارجية في النمو الاقتصادي حيث اضارت الابحاث في مجال التجارة الخارجية على وجود علاقة ما بين تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال تجربة الدول الناشئة سمحت لنا بتحقيق تحسن كبير في معظم المؤشرات مما ادى الى انفتاح اسواق الدول وتحقيق معدلات عالية من النمو و بالتالي تحقيق الرفاهية و القضاء على البطالة

ولتوضيح كل هذا نطرح الإشكالية التالية : اين يظهر اثر تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر

كلمات المفتاح : صادرات،واردات،نمو اقتصادي،تجارة خارجية .

Abstract:

The foreign trade sector is one of the important economic sectors because of its active role in various fields ; in which it has widely emerged as a result of conditions that have characterized the world since the nineties of the last century and of globalization;overlapping economies and the great role that foreign trade could play in economic development where the researches show the existence of a relationship between the liberalization of foreign trade and economic development in the foreign trade through the experience of emerging countries which has allowed us to achieve a capital improvement in most of the indicators which led to country opening up markets, and achieve high rates of growth and thus achieve prosperity and the elimination of unemployment .

To clarify all this,we should subtract the following problematic: Where does the impact of external trade liberalization and openness to the outside world on economic growth appear in Algeria.

Key word: exports, imports, economic growth, foreign trade

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	
الإهداء	
الملخص	
المقدمة العامة	أ
قائمة الجداول	I
قائمة الأشكال	П
الفصل الأول الادبيات النظرية و التطبيقية للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي	
تمهيد	**06**
المبحث الأول : تحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو	**07**
المطلب الأول: **مقاييس و معايير النمو و التنمية**	**07**
المطلب الثاني: **نظريات التجارة الخارجية**	**09**
المطلب الثالث : **أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية**	**14**
المبحث الثاني : الدراسات السابقة	**21**
المطلب الأول : **الدراسات التي تطرقت لنفس الموضوع**	**21**
المطلب الثاني : **المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية**	**24**
خلاصة الفصل	**25**
الفصل الثاني: النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة ما بين 2000-2013	
تمهيد	**27**
المبحث الأول: النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة ما بين 2000-2013	**28**
المطلب الأول : مفهوم النمو و تطوره	**28**
المطلب الثاني : **تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)**	**33**
المطلب الثالث : **التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013**	**39**

المبحث الثاني: الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)	**43**
المطلب الأول: **تقدير العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة**	**43**
المطلب الثاني: **تقدير معادلة الانحدار لكل من m, cor x,**	**44**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**47**
خلاصة الفصل	**49**
الخاتمة العامة	**51**
قائمة المصادر والمراجع	**55**
الملاحق	

شهد الاقتصاد العالمي عدة تحولات مست مختلف جوانب الحياة الاقتصادية و التجارية وتعتبر التجارة الخارجية من اهم الجوانب التي مرت بمراحل عديدة ادت الى تطورها وذلك من خلال ابرام الاتفاقيات التي كانت تنص على الغاء القيود الجمركية كما قامت برسم خطط و برامج تقوم على تحرير التجارة الخارجية بين مختلف دول العالم ،كما تعتبر التجارة الخارجية محرك اساسي للنمو وذات تأثير ايجابي في تنظيم و استغلال الموارد .

والجزائر كغيرها من الدول أولت اهمية معتبرة للتجارة الخارجية من خلال القيام بجملة من الاصلاحات وذلك من خلال اعتماد استراتيجية تنموية تتمثل في تطور الصادرات حيث ترتكز على المحروقات ،و اما الواردات فهي تعتمد على التنوع في السلع المستوردة وهذا ادى الى عدم الاستقرار في معدلات النمو الاقتصادي ،ومن اجل النهوض بالاقتصاد الجزائري اتبعت هذه الأخيرة سياسات و استراتيجيات لتحرير التجارة الخارجية قصد تحقيق معدلات نمو مرتفعة و مستقرة .

❖ الاشكالية الرئيسية:

ومن هنا نطرح الاشكالية التالية :

أين يظهر أثر تحرير التجارة الخارجية و الانفتاح على العالم الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

❖ الاسئلة الفرعية

وللإجابة على الاشكالية نطرح الاسئلة الفرعية التالية :

- ماهي معايير و مقاييس النمو الاقتصادي ؟
- ماهي علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي ؟
- ماهي اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية ؟
- كيف أثرت حركة الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

❖ الفرضيات

ولتبسيط الاجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيات التالية :

- تتمثل مقاييس النمو في معايير اقتصادية و اجتماعية و معايير الدخل
- هناك علاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي من خلال نظريات التجارة الخارجية

- تعتبر التجارة الخارجية عنصرا اساسيا في التخصص و تقسيم العمل

❖ مبررات اختيار الموضوع

- الميول الشخصي لدراسة المواضيع ذات الصلة بالتجارة الدولية .
- يعتبر هذا الموضوع من مواضيع الساعة حيث يستقطب كافة المختصين في قطاع التجارة الخارجية
- تعتبر هذه الدراسة لب انشغال الدولة الجزائرية حيث تحاول جاهدة تحسين وضع تجارتها على الصعيد العالمي وذلك من أجل النهوض بالنمو الاقتصادي للدولة .

❖ اهمية و اهداف الدراسة

- تسليط الضوء على العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي.
- محاولة بيان الاثار المترتبة على عملية تحرير التجارة في الاقتصاد الوطني
- ابراز الاثار الايجابية لتحرير التجارة الخارجية على الصادرات و الواردات

❖ صعوبات البحث

- ضرورة التنقل للجامعات المجاورة للحصول على المعلومات
- صعوبة تطبيق و فهم الموضوع بسبب اختلاف الواقع المعاش عن الجانب النظري
- الاختلاف الكبير في الاحصائيات باختلاف مصادرها

❖ حدود الدراسة

- تتمثل الحدود الزمنية في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013

وأما الحدود المكانية تتمثل في الدول النامية و التركيز على دولة الجزائر

❖ منهج البحث و الأدوات المستخدمة

لقد قمنا بالاعتماد على المنهج الوصفي عند التطرق لمفاهيم المتعلقة بالتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي بالإضافة الى المنهج التاريخي الذي اعتمدناه عند التطرق الى النظريات المفسرة للتجارة الخارجية

أما المنهج التحليلي وهو متعلق بالجانب التطبيقي عند تناول علاقة كل من الصادرات و الواردات بالنمو الاقتصادي

❖ مرجعية الدراسة

لإنجاز هذا البحث قمنا بالاستعانة بما يلي:

- اعتماد عدة مراجع من الكتب ،مجلات ،مذكرات ،رسائل ماجستير و اطروحات الدكتوراه ،ملتقيات وطنية و دولية.
- الاستعانة بشبكة الانترنيت من أجل الحصول على الدراسات الحديثة و الغير متوفرة في المكتبات أو التي يصعب الحصول عليها.

❖ هيكل البحث

لقد قسمنا موضوعنا الى فصلين تطرقنا في

الفصل الأول الى الدراسة النظرية للتجارة الخارجية و النمو الاقتصادي حيث حاولنا ابراز تحرير التجارة الخارجية وعلاقتها بالنمو الاقتصادي في المبحث الأول من خلال مقاييس و معايير النمو و التنمية بالإضافة الى العلاقة بين التجارة الخارجية و النمو و أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية .

أما المبحث الثاني فتناولنا فيه الدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع الذي نقوم بدراسته ثم مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة

الفصل الثاني جاء بعنوان مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013) في الجزائر حيث تطرقنا في المبحث الأول مفهوم النمو الاقتصادي و سماته بالإضافة الى تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين (2000-2013) في الجزائر أما المبحث الثاني فهو يخص الدراسة القياسية و دراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي و الصادرات و الواردات .

تمهيد

ان التعاون الاقتصادي بين الافراد و الشعوب المختلفة ،قد اصبح سمة اساسية من سمات العصر الحديث ،اذ تطورت الى ما يستهلكه الفرد العادي من سلع و خدمات يتبين لنا بوضوح ان رفاهية الفرد مهما كان موقعه انما تتوقف على الظروف الاقتصادية للبلد مما أدي الى نشوء التجارة حيث بدأت بالتبادلات بين افراد المجتمع الواحد ثم توسعت لتتخطى حدود البلد مما ساعدت على تصريف فوائض الانتاج وزيادة رفاهية المجتمع وبذلك زيادة النمو الاقتصادي للبلاد الذي هو عنصر مهم للنهوض بالاقتصاد و التحسين من المستوى المعيشي للأفراد .

وقد أدت أيضا الى الدخول الى السوق الدولية من خلال المنتجات المحلية وذلك من خلال التصدير وكذلك تنويع الاسواق المحلية بالمنتجات من خارج الوطن عن طريق عملية الاستيراد.

وسنحاول التطرق في هذا الفصل الى العناصر التالية :

- **المبحث الأول** :تحرير التجارة الخارجية و النمو الاقتصادي .
- **المبحث الثاني** :الدراسات السابقة التي تطرقت لنفس الموضوع .

المبحث الأول :تحرير التجارة الخارجية و علاقتها بالنمو الاقتصادي

يعد التبادل التجاري بين الدول حقيقة لا يتصور العالم من غيرها لما لها من اهمية بارزة لدى دول العالم المتقدمة أو النامية نظرا لأهمية التبادل التجاري الخارجي ولنهوض بالنمو الاقتصادي للبلاد ،واستنادا لهذا فقد تم تقسيم المبحث الى ما يلي:

المطلب الأول :مقاييس و معايير النمو و التنمية

أولا :المعايير الاقتصادية(معيار الدخل)

– **الدخل الوطني الإجمالي** :ويعرف على أنه اجمالي الدخول المكتسبة من انتاج السلع و الخدمات في الدولة خلال سنة ،وهذا من الناحية القيمية ،أما من الناحية الاسمية فيعرف على أنه كل السلع و الخدمات النهائية المنتجة في بلد خلال فترة زمنية معينة[1].

وتعتبر دراسات حسابات الدخل الوطني من أهم المؤشرات التي تعطي صورة عن النشاط الاقتصادي في المجتمع ،ولحسابه تحدد فترة زمنية عادة ما تكون سنة وبدأ الاقتصاديون بدراسة هذا المؤشر بعد الحرب العالمية الثانية ، و التي كانت لها انعكاسات كبيرة على مجمل الاقتصاديات الصناعية في الاقتصاد العالمي لكن ما يعاب في هذا المؤشر في كونه هل يعتبر فعلا مقياس جيد للأداء الاقتصادي ،فالتغيرات التي تحدث للناتج الاجمالي تعبر عن تغيرات فيزيائية (حجم)للإنتاج ما بين فترتين ،أما التغير في القيمة الاسمية انما تعبر عن التغير في الأسعار والتي لا تخبرنا عن أي شيء عم الأداء الاقتصادي ،ولهذا فضل الاقتصاديون استعمال القيمة الحقيقية بدل القيمة الاسمية للناتج الاجمالي[2].

– **الدخل الوطني المتوقع**: يقترح البعض قياس النمو الاقتصادي على أساس الدخل المتوقع وليس الدخل الفعلي ،فقد يكون لدى الدولة موارد كامنة غنية ،كما يتوفر لها الامكانيات المختلفة للاستفادة من ثرواتها الكامنة ،اضافة الى ما يمكن أن تبلغه من تقدم فني في أساليب تسيير انتاجها.

[1] محمد عدنان وديع ،**قياس التنمية ومؤشراتها**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 20

[2] صالح تومي، **مقدمة في الاقتصاد الكلي** ،دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ،2004،ص 35

– **معدل الدخل الفردي** :يميل المحللون في مجال الاقتصاد و الدراسات المقارنة التنموية للدول الأخذ بمعدل الدخل الفردي بدل التغير في الدخل الوطني الحقيقي للتعبير عن النمو الاقتصادي ،والذي يعطى بالعلاقة التالية:[1]

الدخل الفردي الحقيقي=الدخل الوطني الحقيقي /عدد السكان

– **معادلة سنجر** :وضع الأستاذ سنجر معادلة للنمو الاقتصادي في عام 1952،وعبر سنجر عن معادلة النمو بأنها دالة لثلاثة عوامل هي:

- الادخار الصافي
- انتاجية راس المال
- معدل نمو السكان

وتتخذ هذه المعادلة الشكل الآتي $D=SP-R$

حيث D :هي معدل النمو السنوي لدخل الفرد ،

S :معدل الادخار الصافي

P:هي انتاجية رأس المال

R:هي معدل نمو السكان السنوي[2]

ثانيا :المعايير الاجتماعية

– **المعايير الصحية**: حيث تستخدم لقياس مدى التقدم الصحي للأفراد في البلد مثل عدد الأطباء النسبي و الأسرة في المستشفيات أو عدد الوفيات...الخ

– **المعايير التعليمية** :يؤدي التعليم الى زيادة المعرفة و الى اكتساب مهارات جديدة و هذه الأمور تؤدي الى زيادة الانتاجية من ناحية و الى ترشيد الانفاق من ناحية أخرى ،بمعنى أن التعليم يؤدي الى زيادة الدخل و زيادة الاستثمار و الادخار

[1] منى مسغوني ،**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970–2001** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2005،ص 76.

[2] منى مسغوني ،المرجع سبق ذكره ،ص 77.

– **معايير التغذية** :تعاني الدول النامية من عدم قدرتها على تدبير الغذاء الأساسي لسكانها ،فعلى الرغم من أن الانتاج العالمي للغذاء قد ازداد ،إلا ان معظم الزيادة مصدرها دول شمال أمريكا و أوروبا أما الوضع في الدول النامية فان زيادة انتاج الغذاء فيها لم يلاحق الزيادة في عدد سكانها ،وترتب على ذلك زيادة اعتماد الدول النامية على الانتاج من دول شمال أمريكا و أوروبا.

– **معايير نوعية الحياة المادية** :جميع المعايير السابقة الصحية و التعليمية و الخاصة بالتغذية جميعها معايير فردية تعتمد على ناحية اجتماعية بذاتها ،ولكن نحن بصدد معرفة معيار نوعية الحياة المادية ،الذي وضعه مجلس أعالي البحار بواشنطن عام 1977 فهو معيار اجتماعي مركب يتضمن أكثر من جانب من جوانب الحياة ،ولذا فانه أكثر شمولا مقارنة بالمعايير الفردية السابقة و يتكون هذا المعيار من مجموعة من المؤشرات [1]

- مؤشر صحي للكبار
- مؤشر صحي للصغار
- مؤشر تعليمي

ثالثا :المعايير الهيكلية [2]

تعتبر المعايير الهيكلية من بين المقاييس التي تبحث في مدى التغيرات الهيكلية غي البنية الاقتصادية ،ومن اهم مؤشراتها نجد

- الأهمية نسبية للإنتاج الصناعي الى اجمالي الناتج المحلي
- الأهمية النسبية للصادرات من السلع الصناعية الى اجمالي الصادرات
- نسبة العمالة في القطاع الصناعي الى اجمالي العمالة

المطلب الثاني :نظريات التجارة الخارجية

أولا: النظرية التقليدية في التجارة الدولية

ومن روادها آدم سميث ،دافيد ريكاردو ،جون ستيوارت ميل.

[1] محمد عدنان وديع ،المرجع السابق ذكره، ص 10.
[2] محمد عدنان وديع ،المرجع اعلاه ،ص 12.

1-نظرية الميزة المطلقة لآدم سميث

تعد نظرية الميزة المطلقة أول نظرية متكاملة ظهرت لتفسير قيام التجارة بين البلدان ,وهي للاقتصادي الكبير من خلال كتابه"بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم "سنة 1776 وهذه النظرية المستندة على مبدأ تقسيم العمل الدولي تعتمد على وجود فروق واضحة في تكاليف الإنتاج بين بلد وآخر من حيث الإمكانيات والإنتاجية, وتتلخص هذه النظرية بأن يتخصص كل بلد بإنتاج تلك السلع التي يكون له ميزه مطلقة في إنتاجها .وعليه فالتجارة بين البلدان ستكون مفيدة لجميع الأطراف المشاركة فيه إلا إن نظرية الميزة المطلقة عجزت عن الإجابة على التساؤل المطروح فيما إذا كان بلد ما لا تتوفر فيه ميزة مطلقة بإنتاج أية سلعة مقارنة بمنافسيه من البلدان الأخرى؟[1]

قدم آدم سميث في كتابه تحليلا قويا للعديد من القضايا الاقتصادية وقد تضمن ذلك تحليله لظاهرة التبادل الدولي و كيفية قيام التجارة الخارجية بين الدول وهو في هذا المقام لم يفرق بين الأسس التي اعتمد عليها في تفسير كل من التجارة الداخلية و التجارة الخارجية ولفهم كيف يمكن الاعتماد على قانون النفقات المطلقة في تفسير ظاهرة التبادل يمكن توضيح ذلك في الجدول الموالي[2]:

جدول رقم (1-1) :يبين نظرية الميزة المطلقة

	القمح	السكر
فرنسا	100 سا/و	200 سا/و
اسبانيا	100 سا/و	90سا/و

المصدر :سامي عفيف حاتم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ،الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى، مصر، 2003 ،ص111

يعتمد آدم سميث على تقسيم العمل في تفسير نظريته وعلى كل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة وحسب الجدول السابق على فرنسا أن تتخصص في إنتاج القمح وإسبانيا في إنتاج السكر وعلى هذا الأساس تتبادل الدولتان السلعتين.

انتقدت هذه النظرية فيما لو لم تمتلك إحدى الدولتين تفوق في إنتاج أي من السلعتين في حين تتمتع الدولة الأخرى بالتخصص في كلتا السلعتين و التصدير فهل تبقى الدولة دون تخصص وبالتالي دون إنتاج.

2-نظرية النفقات النسبية لدافيد ريكاردو

[1] أشرف أحمد العدلي ، **التجارة الدولية** ،**مؤسسة** رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ،ط 1 ،2006 ،ص 13.

[2] سامي عفيف حاتم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ،الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ،مصر، 2003 ،ص111 .

في القرن التاسع عشر قام الاقتصادي الإنكليزي المعروف دافيد ريكاردو (1823 – 1772)بالرد على نظرية ادم سميث وذلك بكتابه المشهور(مبادئ الاقتصاد السياسي والضرائب) سنة 1817 من خلال نظريته في الميزة النسبية إن جوهر هذه النظرية يتمثل في احتساب كلفة إنتاج الوحدات الإضافية من إحدى المنتجات بصيغة التقليل الضروري في إنتاج بقية السلع) (بهذا توضح النظرية الجديدة انه ليس بالضرورة لقيام التجارة بين البلدان أن يتمتع البلد بميزة مطلقة في إنتاج سلعة معينة بل ان قيام التجارة يعتمد على اختلاف التكاليف النسبية للسلع بين البلدان وليس التكاليف المطلقة[1].

ويحقق البلد مكاسب من التجارة حتى لو كانت التكاليف الحقيقية لإنتاج جميع السلع فيه أكبر نسبياً مقارنة مع شركائه التجاريين وتعد هذه النظرية تطورا كبيرا في الفكر الكلاسيكي ,حيث اعتبرت الاتجاه الصحيح في التجارة الخارجية ,وخطوة هامة إلى الأمام ولا زالت تشكل أساس أغلب النظريات الحديثة في التجارة الخارجية ,وقد زودت الاقتصاديين ببرهان أكثر كفاية وأكثر إقناعا في جدوى وفوائد التجارة ,بالرغم من كل الانتقادات التي سيقت في مواجهة هذه النظرية.[2]

3–نظرية القيم الدولية لجون ستيوارت ميل

كان لجون ستيوارت ميل دور كبير في تحليل قانون النفقات النسبية في علاقته بنسبة التبادل في التجارة الدولية وفي إبراز أهمية الطلب في كل من البلدين في تحديد النقطة التي تستقر عندها نسبة التبادل الدولية ،فوفقا لهذه النظرية يحدد معدل التبادل الدولي الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى ،ومعدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو ذلك المعدل الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية ، ويتوقف تحديد معدل التبادل الدولي عند ستيوارت ميل على قوة طلب الدولة على ناتج الدولة الأخرى ومرونة هذا الطلب.[3]

ثانيا: النظرية النيوكلاسيكية في التجارة الخارجية

1–نظرية هكشر و اولين

إن قيام التجارة الخارجية بين الدول تفسر حسب النظرية الكلاسيكية السبب في اختلاف النفقات النسبية لإنتاج السلع ،ولكنها لم تفسر لماذا تختلف النفقات النسبة فمن دولة إلى أخرى؟.

---

[1] رائد فاضل جويد ،**النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** ،مجلة آداب الفراهيدي ،العدد 15 ،2013 ،ص 174.

[2] سامي عفيف حاتم ،**دراسات في الاقتصاد الدولي** ،الدار المصرية اللبنانية ،الطبعة الخامسة ،مصر، 2000 ،ص24 .

1 زينب حسين عوض الله ،**الاقتصاد الدولي**، دار الجامعة الجديدة ،الطبعة الأولى ،مصر،2004 ،10- 36.

ونظرا لأن النظرية الكلاسيكية تقوم على اعتبار العمل أساس لنفقة السلعة ،وأن التبادل الدولي يتم على أساس المقايضة .فقد قام" هكشر "بتحليل هذه الفرضيات التي تقوم عليها النظرية الكلاسيكية.

لكن رفض **أولين** الفرضيات التي قامت عليها النظرية وهي اعتبار العمل أساس لقيمة السلعة وأنه يجب تطبيق أسعار عوامل الإنتاج على أساس نظرية القيمة. كما بين أولين أن التجارة الخارجية لا تقوم على التفاوت النسبي بين تكاليف الإنتاج وإنما على التفاوت بين الدول في أسعار عوام الإنتاج ،وبالتالي في أسعار السلع المنتجة .وترجع أهمية نظرية وفرة عوامل الإنتاج في تطبيق نظرية الثمن والتوازن التي تستخدم في نظرية العرض والطلب على نظرية التجارة الخارجية.

يرى أولين أن سبب قيام التجارة الخارجية بين الدول يرجع إلى الاختلاف في أسعار السلع المنتجة والذي يرجع إلى ظروف كل دولة من حيث وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج ،وينعكس هذا كله

في اختلاف أثمان السلع المنتجة ،وهكذا ستوجد دول تتخصص في إنتاج سلعة معينة لأنها تتمتع بميزة معينة في إنتاجها وأن هذه الميزة ترجع لاختلاف أسعار عوامل الإنتاج المشتركة في إنتاجها.[1]

2-لغز ليونتيف:

من خلال ما قام به هكشر و أولين لم يجد ليونتيف تطابق كما توصل إليه على أرض الواقع ،حيث قام ليونتيف بدراسة صادرات وواردات الو،م،أ وجد أن صادراتها كثيفة العمل وارداتها كثيفة الرأسمال ويرجع السبب إلى إنتاجية العامل الأمريكي التي تبلغ ثلاث أضعاف أي عامل غيره نتيجة للتعليم و التدريب و التنظيم.

ووصل إلى نتيجة ،أن التجارة الخارجية فيها تقوم على أساس تخصصها في الصناعات المستخدمة للعمل بكثافة أكبر من رأس المال[2].

ثالثا :النظرية الحديثة في التجارة الخارجية

1-نظرية ستيفان ليندر و التبادل الدولي

يفرق ليندر في تفسيره لقيام التجارة الخارجية بين نوعين من السلع ،النوع الأول هو السلع الأولية والتي يرى أن تبادلها يتم وفقا للميزة النسبية وأن الميزة النسبية تتحدد بنسب عناصر الإنتاج ،وهو نفس تفسير هكشر وأولين ، أما النوع الثاني والمتمثل في السلع الصناعية فإن تبادلها يستند إلى شرط ضروري يتمثل في وجود طلب داخلي على

[1] بوكونة نورة ،**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3 ،2012 ،ص 26.

[2] زينب حسين عوض الله ،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الفتح للطباعة والنشر،الطبعة الأولى،مصر، 2003 ،ص59 -62.

هذه السلع ،إذ لكي يصبح في مقدور أي بلد أن يصدر سلعة معينة إلى الخارج ،لابد أن يكون هناك طلب محلي على هذه السلعة ولابد أن يكون إنتاجها منها على الأقل في المراحل الأولى موجها لهذا الطلب المحلي ،ومن المسلم أن الطلب يتوقف بالإضافة إلى عوامل أخرى على الثمن ولذلك فالمقصود هو وجود طلب محلي على السلع عند الأثمان السائدة في السوق الدولية لهذه السلع .تعتبر كثافة التجارة في مفهوم ليندر كمقياس لحج التجارة بين الدول ،حيث يمكن القول أنه كلما تشابه هيكل الطلب في بلدين كانت التجارة المحتملة بين هذين البلدين أكثر كثافة.[1]

2-فرنون ودورة المنتج:

قام فرنون بهذا العمل سنة 1966 حيث يفترض بأن التفوق التكنولوجي ينطلق بشكل مستمر في الولايات المتحدة الأمريكية مما يسمح لها بأن تكون ريادية في تطوير المنتجات الجديدة ثم تنتقل في المراحل الموالية إلى بلدان أخرى وهنا يفرق بين ثلاثة مراحل لتطور المنتوج وهي:

أ -مرحلة الإنتاج :يبدأ تصنيع المنتوج في الو،م،أ وذلك لارتفاع مستوى الدخل وتكلفة الأيدي العاملة فعدم التأكد الذي يصاحب الإنتاج الجديد يجعل تسويقه في السوق المحلية و الأسواق القريبة ضعيف لأن تكاليفه عالية.

ب - يبدأ المنتوج في التنوع حتى يصبح كل نوع يتجه إلى عدة مستويات وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب عليه مما يؤدي إلى انتشار تقنيات وفنون إنتاجه وهنا تفضل الشركة الأمريكية أن تستثمر في إنتاج هذا المنتوج بالدول الصناعية ولا تتردد في استيراده إذا كانت وفرات الحجم تفوق تكاليف النقل.

ت - أما المرحلة الأخيرة يصبح المنتوج نمطيا بدرجة كبيرة والسوق الخاصة به معروفة وهنا يصبح التفكير في إقامة المشروعات في بعض الدول النامية بسبب انخفاض مستويات الأجور فيها رغم ارتفاع تكاليف معدات الصيانة وقطع الغيار ومن هنا نجد أن تحليل فرنون لا يتفق ونظرية هيكشر وأولين إذ أن قدرة رأس المال في الدول النامية أصبحت لا تؤثر على المستثمر الدولي لأن عنصر رأس المال في نظرية فرنون قابل للتنقل عكس اليد العاملة والبحث والتكنولوجيا[2].

نظرية جونسون و الديناميكية للتبادل الدولي:

نظريات اقتصاديات الحجم تشكل نظرية اقتصاديات الحجم في التجارة الخارجية تطويرا وتعديلا آخر لنظرية هكشر وأولين لنسب عناصر الإنتاج ، بإدخالها وفرات الإنتاج الكبير كأحد المصادر الرئيسية للمزايا النسبية المكتسبة ،فهذه النظرية تعتبر توافر سوق داخلي ضخم شرطا أساسيا لتصدير تلك السلع التي يتم إنتاجها في ظل

[1] بالقاسم زايري ،**اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية وتمارين)**،الجزائر ،دار الأديب للنشر وتوزيع ،2006،ص 183 .

[2] بالقاسم زايري ،المرجع السابق ذكره ،ص 184.

شروط اقتصاديات الحجم ،و المتمثلة في زيادة العائد مع زيادة الإنتاج. وبتعبير متكافئ تنشأ وفرات الإنتاج الكبير نتيجة لانخفاض نفقات الإنتاج مع توسع العمليات الإنتاجية ،وبالتالي تم التفريق بين المنتجات الصناعية التامة الصنع (السلع الاستهلاكية) والمنتجات النصف المصنعة (السلع الوسيطة) وبين الدول الصناعية الصغيرة (ذات سوق داخلي صغير) والدول الصناعية الكبيرة (ذات سوق داخلي كبير) ومن هنا يمكن القول أن نظرية اقتصاديات الحجم تسعى إلى تفسير نمط التجارة الخارجية بين الدول الصناعية المتقدمة ذات السوق الداخلي الكبير ،وبين الدول الصناعية ذات السوق الداخلي الصغير.[1]

4- نظرية الفجوة التكنولوجية :تركز هذه النظرية على نمط التجارة الخارجية بين الدول وعلى إمكانية حيازة بعض الدول لتكنولوجيا متقدمة للإنتاج وجودة أفضل أو منتجات بتكاليف أقل، الأمر الذي من شأنه إكساب الدولة ميزة نسبية مستقلة عن غيرها من الدول و الفكرة الأساسية لهذه النظرية تدعو على أساس أن الدولة صاحبة الاختراع أو التجديد تتمتع بالاحتكار المؤقت في إنتاج و تصدير السلع ذات التقدم التكنولوجي ويزول هذا الاحتكار المؤقت بزوال التفوق التكنولوجي عندما تكون هذه السلع اعتيادية[2].

المطلب الثالث :أهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية

أولا :دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية

1- معدل التبادل الدولي

معدل التبادل الدولي يشير الى سعر التبادل الدولي أي هو عبارة عن سعر الصادرات منسوبا الى سعر الواردات و يستخدم هذا المفهوم في توضيح اتجاه الأسعار النسبية للتجارة الدولية لاقتصاد معين و بالتالي معرفة مدى الخسارة أو المكسب و الاستفادة من التجارة الدولية بسبب التغير في أسعار الصادرات و الواردات

وبما أن الدولة أو الاقتصاد القومي ،قد يصدر مجموعة كبيرة من السلع و تستورد أيضا مجموعة كبيرة من السلع ،فان قياس معدل التبادل الدولي يستعيض عن أسعار السلع المصدرة و المستوردة بإيجاد رقم قياسي لكل من أسعار الصادرات و أسعار الواردات و بالتالي قياس معدل التبادل الدولي على النحو التالي:

معدل التبادل الدولي =الرقم القياسي لأسعار الصادرات*100 الرقم القياسي لأسعار الواردات

[1] رشاد العصار وآخرون، **التجارة الخارجية** ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، الأردن،2000 ص 36.

[2] سامي عفيف حاتم ،مرجع سبق ذكره ،ص 232

اما بالنسبة للدول النامية تعود لإسهامات بريبيش الذي لاحظ أن مرونة الطلب على منتجات البلدان النامية (منتجات أولية أساسا)تميل نحو الانخفاض ،في حين يمثل مرونات الطلب على منتجات البلدان المتقدمة ،أو دول المركز (منتجات مصنعة أساسا)الى الارتفاع . الأمر الذي يعمل ضد معدل التبادل الدولي للبلدان النامية ،أو دول المحيط ،ولصالح البلدان المتقدمة.

- كما لاحظ أيضا أن التطور التكنولوجي في البلدان المتقدمة قد ساهم في رفع الأجور الحقيقية وفي خلق مستوى معاشي مرتفع ،إلا أنه لم يساهم في خفض أسعار السلع المصنعة للبلدان النامية.[1]
- في حين لم يساهم التطور التكنولوجي في البلدان النامية بتحسين الأجر الحقيقي ،بل أدى الى خفض الأسعار .وخاصة انخفاض أسعار السلع المصدرة ،في علاقاتها بأسعار السلع المستوردة من البلدان المتقدمة (اتجاه معدل التبادل الدولي لغير صالح البلدان النامية)معنى ذلك مكاسب التطور التكنولوجي تنتقل الى البلدان المتقدمة .
- لعلاج هذه المشكلة اقترح بريبيش استراتيجية احلال الواردات ،أي التوجه نحو السوق المحلي أساسا ،أو ذلك لحل مشكلة تدهور معدل التبادل الدولي المشار اليها اعلاه .على ان يتم ذلك من خلال سياسة حمائية.

2- علاقة الدخل الوطني بالتوازن الدولي

ان النظرية الحديثة في التجارة الدولية لا تكتفي بدراسة الاختلال الذي يصيب التوازن الدولي بمجرد اقتراح الوسائل للتغلب عليه بل تحاول المدرسة التي تكونت خلف كينز ان تربط بين التوازن الدولي و الدخل الوطني ،ويبين التأثير المتبادل بين المكونين ،فحركة من الدخل و العمالة تؤثر بالتأكيد على مستوى المبادلات الدولية وحجم العمالة وطبيعتها كما أن الظروف الخاصة في كل بلد تعمل على التأثير على المبادلات في الدولة ،فمثلا دلت تقديرات وضعت في أمريكا سنة 1939 على أن 3.6% تقريبا من مجموع العمال الغير زراعيين معرضون لفقد عملهم اذا توقف الطلب الخارجي على السلع الأمريكية و اذا حسبنا تأثير فقد قوة العمل المذكورة على الاستهلاك في أمريكا وجدنا النسبة ترتفع من 3.6% الى 10% تقريبا ،ومعنى هذا ان 10/1 من عمال أمريكا الزراعيين معرضون للبطالة ان توقف طلب العالم على السلع الأمريكية .

وفي هذا يضيف تبرجن الكاتب الهولندي ان البلد يستطيع ان يصل الى توازن مبادلاته الدولية ،مع ذلك يمكن أن يكون مستوى العمالة منخفض ،وقت يتحقق التوازن الدولي على انقاض التضخم أو الظلم الاجتماعي ،وتسمى

[1] احمد الكواز ،المعهد العربي للتخطيط ،(رجعت يوم 16-04-2015) ،ص 25

هذه الحالة بالاختلال المكبوت ،فالمشكلة التي تظهر هي الوصول الى التوازن مع مستوى عالي من التوظيف أو العمالة .[1]

ومن هنا نكون أمام دراسة العوامل التي يتوقف عليها كل من العمالة الكاملة و الدخل القومي ،وأثر المبادلات الدولية و بخاصة التجارة الدولية على كل من العمالة و الدخل الوطني ،وكما تعلم فان ذلك يتوقف على ثلاثة عوامل هي الاستثمار، الاستهلاك و الادخار ،فكلما زاد الاستثمار أو الاستهلاك فان الدخل سيزيد ،وكلما زاد الادخار تدهور الدخل و بالعكس.

أما عن تأثير التجارة الخارجية على الدخل فهي تتأتى من خلال الاضافة المقدمة من الصادرات ،فهذه الأخيرة تعني زيادة الطلب على انتاجه ،و بالتالي تجلب دخلا اضافيا من الخارج ،ومنه يمكن اعتبار التصدير كالاستهلاك كلاهما يجلب طلبا على السلع ،اما الواردات فهي عكس الصادرات تنقص الدخل الوطني من خلال الدفع للخارج ،أي بالمقابل نظير المستوردات ،لذلك يمكن أن نقول أن الاستيراد يعتبر كالادخار الذي يبعد جزء من الدخل عن التداول ،ويمكن اعطاء العلاقة بالشكل التالي :

الانتاج =الاستهلاك +الاستثمار+ الصادرات- الواردات

ومنه تصبح المعادلة:

الانتاج- الصادرات+ الواردات=الاستهلاك + الاستثمار

أو يمكن التعبير عن هذه المعادلة بالشكل التالي :

الدخل الوطني=الانفاق المحلي + الاستهلاك المحلي +الاستثمار المحلي +الصادرات-الواردات [2]

3- مضاعف التجارة الخارجية وعلاقته بالنمو الاقتصادي

وهنا يعمل الاقتصاديين على ملاحظة مدى التأثر بين الدخل و كل من الصادرات و الواردات من خلال مشاهدة مدى الزيادة في الدخل بالزيادة في الصادرات والى أي مدى ينقص بالواردات ،وهذا ما يسمى بمضاعف التجارة الخارجية

[1] عادل أحمد حشيش ،اسامة محمد الفولي ومحمدي محمود شهاب ،**اساسيات الاقتصاد الدولي** ،الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر 1998 ،ص 107

[2] عادل أحمد حشيش ،اسامة الفولي ،المرجع السابق ،ص108.

وفي هذا الصدد يفرق الاقتصاديون بين الزيادة و النقصان الحاصلين لدخل الوطني ،فعملية الزيادة في الدخل تسمى عملية حقن وعملية النقصان فيه تسمى عملية تسرب منه

ومنه فان العملية الأولى تحدث من خلال الاضافات التي يحدثها قطاع التصدير ،والذي يؤدي الى الحصول على الدخول جديدة توزع لتقضي في الأخير الى الزيادة في الانتاج ،ومنه فانه الصادرات تعتبر بدلا للاستثمار ان تعتبر عاملا مولدا للدخل الوطني ،على عكس الواردات أين تعمل على سحب أو التهام جزء من الدخل الوطني المكون للتصرف فيه ،وهكذا فان الواردات زائدا الادخار هي المسؤولة عن التسرب الحاصل في الدخل الوطني ،فالنسبة الواقعة بين هذين العاملين الدخل و الاستيراد يتم احتسابها انطلاقا من الميل الحدي للاستيراد

ومنه من خلال ما سبق يمكن ان نصل الى مضاعف التجارة الخارجية الذي يمثل مقدار التغير و النمو و الدخل الوطني الناتج عن الزيادة في الصادرات و الواردات ،بإبراز العلاقة الرياضية بين المتغيرات من خلال المعادلة التالية :

حيث : $Y=C+Io+(Xo-M)$

Y:الدخل الوطني ،C:الاستهلاك ،I: الاستثمار المستقل عن الدخل

Xo:الصادرات المستقلة عن الدخل ،M الواردات

M:الواردات وهي مرتبطة بالدخل كما يلي : $M=Mo+m.y$[1]

حيث Mo=الواردات التلقائية،m:الميل الحدي للاستيراد $\Delta M/\Delta Y$

C: الاستهلاك وهو مرتبط أيضا بالدخل ،ويعطى كما يلي : $C=Co+c.y$

حيث Co:الاستهلاك التلقائي ، C:الميل الحدي للاستهلاك $\Delta C/\Delta Y$

ومنه بتعويض المتغيرات في المعادلة 1 نحصل على ما يلي : $Y=(Co+c.y)+Io+Xo-(Mo+m.y)$

ومنه بجلب المتغيرات المرتبطة بالدخل الى الطرف الأيسر نجد :

$Y+my-cy=Co+Io+Xo-Mo$

[1] غطاس عبد الغفار ،**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،فرع تجارة دولية ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، قاصدي مرباح ورقلة ،2010 ،ص 81

ومنه $Y(1+m-c)=Co+Io+Xo-Mo$

ومنه $Y=(Co+Io+Xo-Mo)/(1+m-c)$

وفي حالة الزيادة في قيم المتغيرات الثابتة نجد

$$Y=(\Delta Co+\Delta Io+\Delta Xo-\Delta Mo)/(1+m+c)$$

ومنه نكون أمام الحالات التالية :

- الحالة الاولى :اذا كان $\Delta Co+\Delta Io-\Delta Mo=0$

$Y=(1/(1+m-c)-\Delta Xo$

ومنه فان قيمة المضاعف هي : $K=1/(1+m+c)$

وهذه المعادلة الأخيرة تظهر ان الزيادة في قيمة الصادرات ينعكس ايجابيا على الدخل الوطني ،وبالتالي فان الصادرات تحكمها علاقة طردية بالدخل الوطني.[1]

- الحالة الثانية اذا كان $\Delta Co+\Delta Io+\Delta Xo=0$ فيكون $Y=(1/(1+m-c))(-\Delta Mo)$

ومنه نلاحظ من خلال هذه المعادلة ان العلاقة التي تربط الواردات بالدخل الوطني هي علاقة عكسية تظهر من خلال الاشارة السالبة الظاهرة على المتغيرة المتعلقة بالواردات

ثانيا :أهمية التجارة الخارجية في الدول النامية

1- التجارة الدولية أحد المحددات الاساسية للنمو في الدول النامية

حيث ان بعض الدول النامية في تحقيقها للتنمية الاقتصادية تذهب الى الاعتماد على برامج التصنيع و العمل على احداث اساليب انتاجية متقدمة ومتطورة في كل مجالات الانتاج ،وبهذا نكون أمام حتمية التوجه الى استيراد السلع الاستثمارية و السلع الوسطية لتنفيذ هذه البرامج ،وهذا ما تنظر له الدول النامية من الدور الأساسي للتجارة الدولية ،ولهذا فلتغطية التكاليف المتعلقة بحجم هذا الاستيراد لابد عليها من تعزيز قدراتها التصديرية و المحافظة على معدلات تبادلها من التدهور ،ولا عجب من ملاحظة الدراسات التطبيقية لمختلف درجات النمو الاقتصادي

[1] غطاس عبد الغفار ،المرجع السابق ،ص 82

في الدول المختلفة وجود معامل ارتباط واضح بين القدرة التصديرية للدولة و بين معدل تكوين رأس المال الثابت ومن ثم معدل النمو الاقتصادي .

وتعتبر هذه الدراسات نقدا بناءا لنماذج هارود- دومار لمدى صلاحيتها لظروف الدول النامية وبالاعتماد على هذا النموذج يكون على نحو الادخارات التي ينظر اليها نسبة من الدخل الوطني ،لكن في حالة الدول النامية لا يتوقف الادخار على الدخل وحدة بل يتعداه الى العوائد أو الايرادات المتأتية و الحاصل عليها من الصادرات أيضا ،أي أنه كلما زادت نسبة الصادرات في الدولة كلما كانت هذه الدولة أقدر على زيادة الاستثمار ومن ثم النمو الاقتصادي.[1]

كما يشار كذلك الى الدور الذي تلعبه التجارة الخارجية في زيادة الدخل الوطني ،وهذا النمو للدول النامية بطبيعته يعتبر مختلفا اختلافا جوهريا عن فكرة مضاعف التجارة الخارجية ،فالمضاعف الكينزي يعمل في ايطار مختلف عن الاطار الاقتصادي في الدول النامية ،ذلك لأن الفرض الذي يقوم به هذا المضاعف هو وجود طاقات انتاجية معطلة ،لكن في الدول النامية تعاني أصلا من عدم مرونة الجهاز الانتاجي لديها ،ومن ثم فان مضاعف الاستثمار أو التجارة الخارجية لا عمل له في هذه الدول.

2- التخصص الدولي بالنسبة للدول النامية

الدول مثل الأفراد لا تستطيع أن تنتج جميع ما تحتاج اليه من سلع و خدمات و انما يغلب عليها ان التخصص في انتاج السلع التي تؤهلها طبيعتها و ظروفها الاقتصادية أن تنتجها بتكاليف أقل و بكفاءة أكثر من غيرها ثم تبادلها بمنتجات دول أخرى لا تستطيع أن تنتجها داخل حدودها أو تنتجها بنسب أقل من احتياجاتها أو بتكاليف أكثر من غيرها من الدول وبفحص السلع الداخلة في التبادل الداخلي و الخارجي ،أي ما تنتجه و تستهلكه كل دولة من دول العالم.[2]

حيث أنه بالنسبة الى هذا الاعتبار و المتعلق بالتخصص الدولي فان البعض من الدول النامية بحاجة الى مراعاة هذا النوع من التخصص بحسب نظرة النفقات النسبية المحددة لهذا التخصص ،لكنه ومن المعروف ان مثل هذا الاتجاه لا يصلح على اطلاقه في تجارة الدول النامية ،وهنا كانت الأصوات من بعض الاقتصاديين لضرورة تعديل نظرية التجارة الدولية بما يناسب أوضاع و ظروف الدول النامية ،فما يصدق على بعض الدول الكبرى كالولايات

[1] عادل احمد حشيش ،اسامة الفولي ،المرجع السابق، ص 313.

[2] عادل أحمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000 ،ص 20.

المتحدة الامريكية ،الصين و الهند لا يصلح على الدول النامية الأخرى ،لذلك على هذه الأخيرة أن تستبعد فكرة الاكتفاء الذاتي وتباشر العمل نحو نوع من التخصص الدولي في الانتاج المتمتعة فيه بمزايا نسبية و التي تعمل هذه الدول على أساسها لاختيار فروع الانتاج ،وبناءا على هذا يظهر أن أهمية التجارة الدولية و التخصص الدولي لا تقل أهميته لدى الدول النامية و بالإضافة الى العوامل السابقة يمكن كذلك حصر أهمية التجارة الدولية فيما يلي:

- تعتبر الوسيلة الأولى للاتصال بالعالم الخارجي و الانخراط في الأسواق العالمية.
- استمرار اعادة توزيع الأنشطة الصناعية بين الدول الصناعية و الدول النامية من شانه خلق فرص للدول النامية لتوسع تجارتها في السلع و في الخدمات على حد سواء.
- سرعة انتقال عوامل الانتاج بين الدول وعبر الحدود و امكانية انتاج سلعة واحدة لم تعد محصورة في موقع واحد
- أصبح نمو التجارة مدعوما بشكل كبير من قبل المؤسسات الدولية ولاسيما منظمة التجارة العالمية ،و التي تساهم في تحرير التجارة ومساعدة الدول النامية في ذلك. [1]

[1] غطاس عبد الغفار ،المرجع السابق ،ص 84 .

المبحث الثاني :الدراسات السابقة

تطرقت عديد الدراسات السابقة للموضوع من عدة نواحي سنتطرق بالذكر لهذه الدراسات وتبيين النواحي التي شملت موضوع بحثنا.

المطلب الأول :الدراسات التي تطرقت لنفس الموضوع

دراسة استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي– حالة التمور الجزائرية–

– هذه الدراسة هي مذكرة مقدمة لاستكمال شهادة ماستر أكاديمي في اقتصاد و تسيير بترولي من اعداد عبد الرزاق بن هارون وشملت هذه الدراسة ترقية الصادرات غير النفطية وأثرها على النمو الاقتصادي

وتم طرح اشكالية هذا الموضوع على النحو التالي :**كيف يمكن تنمية الصادرات غير النفطية المعتمدة على الجانب الزراعي بالنسبة لإنتاج التمور في تحقيق النمو الاقتصادي الجزائري؟**

تطرقت هذه الدراسة في الفصل الاول الى ماهية النمو الاقتصادي الذي يعتبر من اهم مؤشرات رفاهية المجتمع ،بحيث تلعب الصادرات دورا أساسيا بوصفها محرك للنمو الاقتصادي ،وتطرقت أيضا الى اهم النظريات المفسرة له و أهم رواده ثم الى مكانة الصادرات عند مختلف الاقتصاديين.

كما درست أيضا العلاقة بين النمو الاقتصادي ونمو الصادرات ومدى قدرتها على المساهمة في تحريك عجلة النمو

كما توجهت بالذكر الى مبررات اللجوء الى تنمية الصادرات واتجاهات الدول نحو النزعة الحمائية امام وارداتها وهذا ما أدى الى اتجاه الدول الى تبني القيود الحمائية غير التعريفية ثم معدل التبادل الدولي الذي شهد تدهورا في غير صالح الدول النامية ،ثم الدين الخارجي حيث تزايدت اعباء الديون الخارجية نتيجة لتزايد العجز في موازين المدفوعات .

اما في الفصل الثاني تطرقت الى افاق تطوير الصادرات الجزائرية الزراعية كمورد غير نفطي ومساهمتها في النمو الاقتصادي ومشاكل وانجازات تنمية الصادرات في الجزائر و الأهمية الاقتصادية لإنتاج التمور .

– وقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية :

– تلعب التجارة الخارجية دورا هاما في تحقيق النمو الاقتصادي ،وفي ذات الوقت قد تؤثر سلبا عليه ،فهي سلاح ذو حدين لذا يجب اتخاذ الاجراءات التي تجعل من اثرها هذا ايجابيا.

- رغم الاجراءات التي حاولت الجزائر اتخاذها للرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات إلا أن هذه الأخيرة بقيت تراوح مكانها ،وذلك لكون جميع الاجراءات ترفيعية ،لم تصل الى حد التغيير في بنية الاقتصاد الجزائري وتحسين من خصائصه الهيكلية ،مع بقاء نفس الاعراض المرضية السابقة ،الندرة،التبعية

- يقوم القطاع الزراعي بدور بارز في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي من خلال اسهامه الكبير في القيمة المضافة و الناتج الداخلي الخام ،ويساهم انتاج التمور بشكل معتبر في القطاع الزراعي.

دراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر في الفترة الممتدة ما بين (1990-2006)

- هذه الدراسة في مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في علوم التسيير فرع تجارة دولية من اعداد غطاس عبد الغفار وشملت هذه الدراسة اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

وتم طرح الاشكالية على النحو التالي: **ما هو أثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي؟**

تطرقت هذه الدراسة الى المفاهيم و العوامل المحددة للنمو الاقتصادي و التنمية الاقتصادية كما قامت بدراسة مقاييس و معايير النمو و التنمية وذلك لصياغة الخطط أو السياسات أو تحديد الاهداف وتقييم النتائج ثم الأساس النظري للعلاقة بين التجارة الخارجية و النمو .

ثم قام بتخصيص الدراسة على الدول النامية وحالتها مع التجارة وذلك من خلال السياسات التجارية و الاستراتيجية الانمائية ثم قام بدراسة اهمية التجارة الدولية في الدول النامية كأداة لتحقيق التنمية الاقتصادية

كما شملت الدراسة منهجية تحرير التجارة الخارجية في اقتصاديات الدول النامية في ظل النظام التجاري الجديد وكذلك في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات و المنظمة العالمية للتجارة و التحديات الجديدة المفروضة على الدول النامية في ظل النظام التجاري العالمي الجديد .

وفي الجانب التطبيقي درست مسار تحرير التجارة الخارجية في الجزائر و الاصلاحات الاقتصادية المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية في ظل التحولات العالمية

كما قامت بدراسة تطور الناتج المحلي الاجمالي و مؤشرات التجارة الخارجية في الجزائر و في الاخير الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1970 الى 2006.

ولقد توصلت هذه الدراسة الى النتائج التالية:

– تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ،ذلك لأن تحرير التجارة الخارجي تقوم على مبدأ الحرية في اجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي لذلك فهي تمكن من اجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد و الجماعات.

– ان سعي البلدان النامية ومنها الجزائر الى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية ،خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)،لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل ان تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الاصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.

– كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت الى تطبيق العديد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءا من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962) ،بحيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية الى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار) ،وصولا الى مرحلة التحرير أين انشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الاجراءات الخاصة بهذا القطاع ،كما سنت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة هذه الأخيرة

– ان انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي اعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ،كما جعلها تعمل على تطبيق برامج اصلاح شاملة في اقتصادها ،اعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه

لتسهيلات مالية الى الجزائر اثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني ،وهذه الاجراءات من الصندوق كانت هادفة و مفيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية .

– كما وانه من خلال تحليلنا للتوجه الجديد للتجارة الخارجية في ظل الانتقال الى اقتصاد السوق ،يتضح جليا أن الجزائر شرعت في المفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنظمة تحت لواءها ،ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة .

– كذلك من خلال البحث نجد ان الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95% من مجموع الصادرات الاجمالية ،وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية ،و أما ما تعلق بالقطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل الى 03% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من مقدرات من شأنه أن تسهم في رفع هذه النسبة الى مستويات مقبولة و منافسة ،خاصة اذا كان الحديث و التوجه الى قطاع الزراعة .

المطلب الثاني : المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية

دراسة الأولى استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي–حالة التمور الجزائرية–

- تتوافق الدراسة الحالية و السابقة في انهما يدرسان الاقتصاد الجزائري.
- الدراسة السابقة تدرس حالة القطاع الزراعي و بالضبط حالة التمور أما الدراسة الحالية هي تدرس الموضوع من الجانب الوطني اي لم تختص بقطاع معين.
- الدراسة السابقة ركزت على الصادرات غير النفطية اما الدراسة الحالية تقوم بدراسة الصادرات بشكل اجمالي.
- الدراسة الحالية تقوم بدراسة تحرير التجارة الخارجية ومدى تأثرها بالنمو الاقتصادي.

الدراسة الثانية اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي

- تتوافق الدراستين في أنهما يدرسان نفس الموضوع .
- الدراسة الاولى اولت اهتمام كبير للجانب النظري لكن اهملت الجانب التطبيقي .
- ركزت الدراسة الأولى على مؤشر من مؤشرات النمو بعكس الدراسة الحالية التي ركزت على النمو الاقتصادي الجزائري.
- ركزت الدراسة الحالية على الجانب التطبيقي و الذي هو أقرب للواقع من الجانب النظري .
- درست كلتا الدراستين فترات زمنية مختلفة.

خلاصة الفصل :

من خلال ما سبق نستخلص ما يلي :

- تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ،ذلك لأن تحرير التجارة الخارجي تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي لذلك فهي تمكن من اجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مناحي الحياة للأفراد و الجماعات.
- ان سعي البلدان النامية ومنها الجزائر الى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية ،خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)،لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل ان تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الاصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.
- كضرورة لمواكبة التطورات على الصعيد العالمي نجد الجزائر في خلال مسيرتها عكفت الى تطبيق العديد من الاصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءا من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962) ،بحيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية الى غاية بداية السبعينات أين عملت الدولة على تأميم تجارتها الخارجية (الاحتكار) ،وصولا الى مرحلة التحرير أين انشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الاجراءات الخاصة بهذا القطاع ،كما سنت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة هذه الأخير
- ان انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي اعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ،كما جعلها تعمل على تطبيق برامج اصلاح شاملة في اقتصادها ،اعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه

لتسهيلات مالية الى الجزائر اثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني ،وهذه الاجراءات من الصندوق كانت هادفة و مفيدة بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية .

تمهيد :

اخذ موضوع النمو الاقتصادي حيزا كبيرا من الأهمية سواء على المستوى الاقتصادي أو من خلال الباحثين الذين قاموا بتحليله من خلال نظريات النمو الاقتصادي التي جاءت لدراسته و التعمق فيه من اجل تفسيره و الاستفادة منه .

يعتبر النمو الاقتصادي هدفا ذا اهمية كبيرة حيث سعت كافة دول العالم الى تحقيقه سواء كانت متقدمة او متخلفة والبحث عن كيفية الوصول الى معدلات نمو مرتفعة من أجل النهوض باقتصاد الدولة

وفي هذا الفصل سنتطرق الى مفهوم النمو و سماته ثم تطور النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2000-2013 في الجزائر ثم تطور التركيبة السلعية لكل من الصادرات و الواردات و أهم الدول الممونة للجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2000-2013 في الجزائر .

المبحث الأول : النمو الاقتصادي في الجزائر الفترة ما بين 2000-2013

سنحاول في هذا المبحث تبسيط مفهوم النمو و كيفية حسابه ومعرفة سماته والاستطلاع على احصائيات الجزائر في كل من الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي

المطلب الأول : مفهوم النمو و تطوره

أولا :مفهوم النمو الاقتصادي

إن تحليل النمو يعني دراسة نمو وتطور النشاط الإنتاجي ،ونقصد بنمو متغيرة اقتصادية ما هو التغير النسبي لها من فترة إلى أخرى .لتقدير هذا النشاط ومعرفة صحة الاقتصاد نلجأ إلى أحسن مجمع بالنسبة للاقتصاديين وهو الناتج الذي يقيس قيمة السلع والخدمات المنتجة داخل الوطن خلال فترة زمنية عادة ما تكون السنة أو "PIB" المحلي الإجمالي ثلاثة أشهر كما هو عليه الحال اليوم في الولايات المتحدة الأمريكية وربما تكون اقل من ذلك مستقبلا بعد تحسن الأدوات الإحصائية والمعلوماتية أكثر مما هي عليه الآن .وبشكل أدق ،إن الناتج المحلي الإجمالي يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات الحاضرة في اقتصاد ما ،كما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات ،ونعبر عن معدل نمو الإنتاج رياضيا كالآتي :

$$TC_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t}} = \frac{\mathrm{PIB}_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t}} - \mathrm{PIB}_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t-1}}}{\mathrm{PIB}_{\mathrm{r}}^{\mathrm{t-1}}}$$

$\boldsymbol{TC_r^t}$ معدل النمو الحقيقي

PIB_r^tالناتج الإجمالي الحقيقي في الفترة t

إن الناتج المحلي الإجمالي يقدر بالقيمة الاسمية بالأسعار الجارية بالأسعار الثابتة .إن الزيادة في هذا الناتج ترجع إما للزيادة الحقيقية في الكميات أو الزيادة في الأسعار .إن الذي يهمنا عند تحليل نمو الإنتاج هو التغير في الكميات فقط .إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي ويسمى بمعدل النمو للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية نستخدم الأرقام القياسية ،ولحساب الناتج الحقيقي نقسم الناتج المحلي الجاري على الرقم القياسي للأسعار .إن أحسن مقياس للرقم القياسي للأسعار هو مكمش الناتج المحلي الإجمالي الذي يأخذ بعين الاعتبار تطور أسعار جميع السلع والخدمات .يمكن الانتقال من الناتج الاسمي إلى

الناتج الحقيقي(لمعبر عنه بالكميات) على النحو التالي[1]:

(2

$$PIB_n = \sum_{i=1}^{i=n} PiQi = PQ \rightarrow Q = \frac{PIB_n}{P}$$

أي أن الناتج الحقيقي(PIB REEL) عبارة عن الناتج(PIB nominal) مقسوما على المستوى العام للأسعار (الرقم القياسي للأسعار)وأحسن مقياس لتطور اسعار الناتج الاجمالي هو مكمش الناتج المحلي الاجمالي(déflateur du PIB):

(3

$$PIB_{Reel} = \frac{PIB_{nominal}}{deflateur\ du\ PIB}$$

يمكن البرهان بكل سهولة على أن معدل النمو الاسمي يساوي معدل النمو الحقيقي زائد معدل التضخم زائد معدل النمو الحقيقي مضروبا في معدل التضخم:

$$TC_n = Q+P+PQ$$

لمعرفة القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو نحسب معدلات النمو لكل قطاع ،فإذا كان معدل النمو القطاعي أكبر من معدل النمو الكلي نقول عن هذا القطاع أنه محرك للتنمية وإذا كان أقل من ذلك نقول عنه أنه مثبط للتنمية وحسب دراسة سابقة فإنها توضح أن النشاط الاقتصادي العام في الجزائر هو تابع لقطاع المحروقات فإذا انتعش هذا الأخير بسبب ارتفاع سعره فإن معدل النمو العام يزداد تبعا لذلك .كما أن القطاع الصناعي وبدرجة أقل الفلاحي أصبحا مثبطين للنشاط الاقتصادي نسبيا ،أما قطاع المحروقات ،فهو المحرك الوحيد للاقتصاد وتقلبات معدل نموه يؤثر بشكل مباشر في تقلبات معدلات النمو الأخرى وبالتالي معدل النمو العام[2].

النموذج المستخدم لقياس النمو

فإن هذه المتغيرة بعد السنة الأولى تصبح r :لو كانت لدينا متغيرة اقتصادية تنمو بمعدل سنوي ثابت وليكن بعد السنة الأولى:

[1] البشير عبد الكريم ، دحمان بواعلي سمير، **مداخلة قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي**–حالة الاقتصاد الجزائري–ص3.

[2] البشير عبد الكريم ،دحمان بواعلي سمير ،المرجع سبق ذكره ،ص 4.

$$\mathbf{y}t+1 = yt + ryt = yt(1 + r)$$

بعد السنة الثانية:

$$yt+2 = yt+1 + ryt+1 = yt+1(1 + r) = yt(1 + r)2$$

سنة تصبح n :بعد

$$Yt+n = yt(1 + r)n \quad (5)$$

فلو كان لدينا القيمة الابتدائية للمتغيرة والقيمة النهائية ،يمكن إيجاد معدل النمو السنوي عن طريق إدخال الجذور أو اللوغاريتم في العلاقة السابقة:

$$Y_{t+n} = Y_t(1 + r)^n \rightarrow (1 + r) = (\frac{Y_{t+n)\frac{1}{2}}}{Y_t} \quad (6)$$

$$\rightarrow r = \left(\frac{Y_{t+n}}{Y_t}\right)\frac{1}{2} - 1$$

لو استبدلنا tب0 وn ب tفي العلاقة 5 يصبح لدينا :

$$Y^t = Y_0(1 + r)^t \rightarrow \ln(Y_t) = \ln(Y_0) + t\ln(1 + r)$$

يمكن كتابة هذا النموذج على الشكل:

$$Z{=}\propto +\beta_t \quad (7)$$

$$Z = \ln(Y_t)$$

$$\propto = \ln(Y_0)$$

$$\beta = \ln(1 + r)$$

إن النموذج أعلاه هو نموذج شبه لوغاريتمي .إن النموذج التي تظهر فيه المتغيرة التابعة في شكل لوغاريتمي يسمى إن معامل الزمن في العلاقة أعلاه) معامل الاتجاه العام (يعطي معدل النمو اللحظي (log–lin). النموذج اللوغاريتمي–الخطي

فهو عبارة عن معدل النمو المركب أي معدل النمو في فترة زمنية معينة r أي معدل النمو في لحظة زمنية معينة ،أما ونحصل عليه بإيجاد القيمة العكسية للوغاريتم وطرح واحد منها يمكن البرهان على ما سبق رياضيا كالآتي:

$$\frac{dlnY_t}{d_t} = \ln(1 + r)$$

إن النتيجة الأخيرة تعبر عن معدل النمو اللحظي.

ثانيا :سمات النمو الاقتصادي

- زيادة حجم الانتاج ،مع زيادة الدخل الفردي المجتمعي المرافق لزيادة الانتاج ،وذلك خلال فترة زمنية ،مقارنة بالفترات السابقة .
- حدوث تغيرات على مستوى طرف التنظيم ،بهدف تسهيل ديناميكية العمل و تداول عناصر الانتاج بصورة أسهل ،و البحث عن عناصر الانتاج بصورة أسهل ،والبحث عن عناصر الانتاج أقل تكلفة و اكثر ربحية .
- التقدم الاقتصادي

ثالثا :تطور النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من (2000 –2013)

الجدول الموالي يوضح تطور نسب النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من (2000-2013)

الجدول(2–1) :تطور النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من (2000–2013)

السنوات	النمو الاقتصادي
2000	3.8
2001	3
2002	5.6
2003	7.2
2004	4.3
2005	5.9
2006	1.7
2007	3.4
2008	2
2009	1.7
2010	3.6
2011	2.6
2012	3.3
2013	3.1

المصدر : من اعداد الباحثة اعتمادا على Rétrospective statistique osn (2000-2013)

ولإعطاء صور افضل عن قيم النمو الموجودة في الجدول وتغيراتها قمنا برسم الرسم البياني التالي :

الشكل (2–1) :تطور النمو الاقتصادي في الفترة الممتدة من (2000–2013)

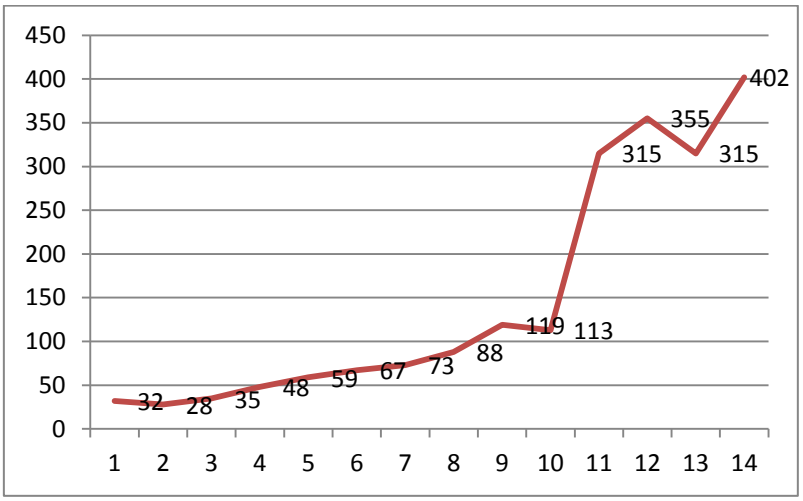

المصدر :من اعداد الباحثة بناءا على الجدول رقم(1.2)

من خلال الجدول و الشكل يتبين لنا ان النمو الاقتصادي عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000 الى 2013 حيث تميزت سنة 2000 بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي الى 3.8 % على عكس السنة التي تليها شهدت انخفاض في نسبة النمو الى 3 % لكن من هذه السنة الى سنة 2005 هناك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي و هذا التحسن ناجم عن زيادة مداخيل البترول ولتحين مستوى النمو الاقتصادي ينبغي تعميق الاصلاحات الهيكلية من خلال ترقية الاستثمارات و النشاط الاقتصادي للدولة ،عن طريق تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة اضافة الى اصلاح النظام الجبائي في سياق تحفيز وتشجيع الاستثمار و ضرورة تجنب تبذير الموارد العمومية في الادارات و المؤسسات الاقتصادية العمومية كما قامت الجزائر خلال هذه الفترة بإصلاحات من خلال برنامج الانتعاش الوطني .

وفي سنة 2006 انخفض معدل النمو الاقتصادي ليصل الى 1.7 % وقد قامت الجزائر باصلاحات اخرى خلال هذه الفترة الى غاية 2009 من خلال برنامج دعم النمو إلا ان النمو الاقتصادي بقي في تذبب ليصل في سنة 2010 الى 3.6 % ثم انخفض الى 2.6 % في السنة التي تليها ثم 3.3 % في سنة 2012 ثم انخفض و لكن بنسبة قليلة سنة 2013 ليصل الى 3.1 %.

المطلب الثاني :تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)

الجدول (2–2): تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)

Unité: Millions USDollars

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013*
IMPORTATIONS (CAF)	9 173	9 940	12 009	13 534	18 308	20 357	21 456	27 631	39 479	39 294	40 473	47 247	50 376	54 852
EXPORTATIONS (FOB)	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083	46 001	54 613	60 163	79 298	45 194	57 053	73 489	71 866	65 917
BALANCE COMMERCIALE	12 858	9 192	6 816	11 078	13 775	25 644	33 157	32 532	39 819	5 900	16 580	26 242	21 490	11 065
TAUX DE COUVERTURE (%	240	192	157	182	175	226	255	218	201	115	141	156	143	120

المصدر : Rétrospective statistique، osn (2013-2000)

نلاحظ من خلال الجدول ان الميزان التجاري عرف عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000-2013 فتميزت الفترة بتراجع في الميزان التجاري حيث بلغت نسبته في سنة 2000 الى 12858 مليون دولار ثم بدا بالانخفاض ليصل سنة 2001 الى 9292 مليون دولار وفي سنة 2002 الى 6816 مليون دولار وهو يعتبر تراجع ملحوظ الا انه طفيف ويرجع هذا الى النقص في الصادرات مقارنة بالنمو الطفيف في الواردات وكانت معدلات التغطية لهذه السنوات على التوالي:240 % ،192 %، 157 % وكذلك فان الانخفاض في اسعار البترول له دور في نقص عائدات التصدير مقارنة بالانفاق على الواردات.

أما الفترة الممتدة من 2002 الى 2004 شهد الميزان التجاري تسجيل فوائض تجارية وهذا بسبب ارتفاع

الصادرات وتسجيل نسب نمو بطيئة بالنسبة للواردات وهذا راجع الى ما يشهده العالم من ازمات سياسية واقتصادية في انحاء العالم وادى الى حصول اختلالات في الطلب و العرض العالمية .

وتتواصل ارتفاع معدلات النمو لكل من الصادرات و الواردات و سجل الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا سنة 2005 بقيمة 25644 مليون دولار ،بمعدل تغطية 226 %

وفي سنة 2006سجل الميزان التجاري زيادة ملحوظة قدرت الزيادة ب33157 مليون دولار وهذا راجع الى ارتفاع في قيمة الصادرات و الواردات مقارنة بسنة 2005 كذلك قدر معدل التغطية لسنة 2006 ب256 % بالاضافة الى هذا فان ارتفاع اسعار البترول كان له الوقع و التأثير الايجابي على الميزان التجاري في هذه الفترة .

واستمر ارتفاع الصادرات و الواردات الى سنة 2008 اما خلال سنة 2009 عرفت كل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري انخفاضا حيث شهد هذا الاخير تدهور من 39819 مليون دولار الى 5900 مليون دولار .

لكن سرعان ما رجع في 2010 كل من الصادرات و الواردات و الميزان التجاري في الارتفاع ولكن بتذبذب صعودا و نزولا الى سنة 2013 باستثناء الواردات التي بقيت في ارتفاع ملحوظ .

من خلال الجدول اعلاه توصلنا الى الرسم البياني التالي :

الشكل(2-2) : **تطور التركيبة السلعية للصادرات و الواردات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)**

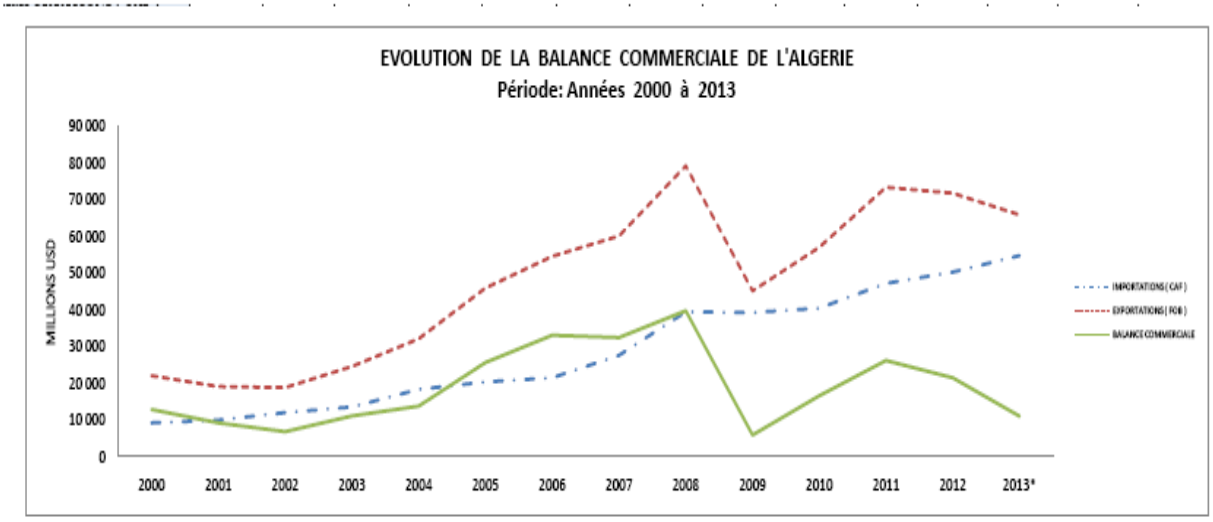

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على معطيات الجدول أعلاه

الجدول رقم (3.2) :تطور الهيكل السلعي للواردات في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013

2004	2003	2002	2001	2000	الواردات
3 597	2 678	2740	2395	2415	Alimentation, boissons
173	114	145	139	129	Energie et lubrifiants
784	689	562	478	428	Produits bruts
3 645	2 857	2336	1872	1655	Demi-produits
173	129	148	155	85	Equipements agricoles
7 139	4 955	4423	3435	3068	Equipements industriels
2 797	2 112	1655	1466	1393	Biens de consommation
18 308	**13 534**	**12 009**	**9 940**	**9 173**	المجموع

2009	2008	2007	2006	2005	الواردات
5 863	7 813	4 954	3 800	3 597	Alimentation, boissons
549	594	324	244	212	Energie et lubrifiants
1 200	1 394	1 325	843	751	Produits bruts
10 165	10 014	7 105	4 934	4 088	Demi-produits
233	174	146	96	160	Equipements agricoles
15 139	13 093	8 534	8 528	8 452	Equipements industriels
6 145	6 397	5 243	3 011	3 107	Biens de consommation
39 294	39 479	27 631	21 456	20 357	المجموع

2013	2012	2011	2010	الواردات
9 580	9 022	9 850	6 058	Alimentation, boissons
4 340	4 955	1 164	955	Energie et lubrifiants
1 832	1 839	1 783	1 409	Produits bruts
11 223	10 629	10 685	10 098	Demi-produits
506	330	387	341	Equipements agricoles
16 172	13 604	16 050	15 776	Equipements industriels
11 199	9 997	7 328	5 836	Biens de consommation
54 852	**50 376**	**47 247**	**40 473**	المجموع

المصدر :معطيات الفترة(2000-2013) Rétrospective statistique، osn

انطلاقا من الجدول اعلاه نتحصل على الشكل البياني التالي :

الشكل(2-3) : **تطور الهيكل السلعي للواردات في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013**

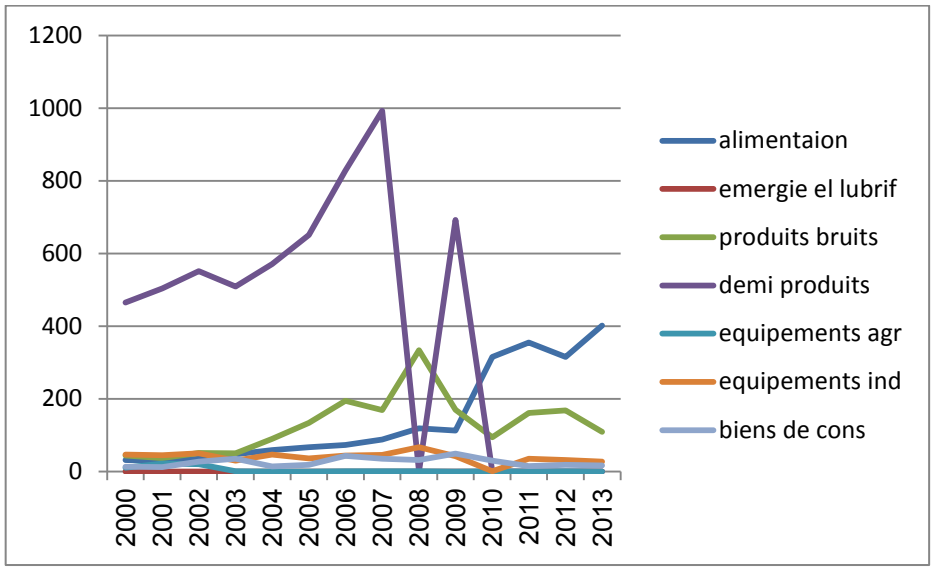

المصدر : من اعداد الباحثة بناء على معطيات الجدول اعلاه

من خلال الجدول الممثل لتطور الهيكل السلعي للواردات نلاحظ انه biens d'équipement industriel تحتل المرتبة الأولى من اجمالي الواردات بقيمة 3068 مليون دولار أمريكي وبنسبته 29.48% واستمرت في احتلال المرتبة الأولى الى سنة 2013 حيث ارتفعت في سنة 2001 ب 367 لتبلغ 3435 مليون دولار امريكي وفي سنة 2002 ارتفعت ب 988 مليون دولار أمريكي لتصل الى 4423 دولار امريكي

وبقيت في تزايد ملحوظ حيث وصلت سنة 2011 الى 16050 دولار امريكي و كانت نسبة الزيادة عن العام الذي قبله 637 دولار امريكي اتشهد في السنة الموالية انخفاض كبير وصلت اليه صادرات biens d'équipement industriel الى 13604 مليون دولار وبلغت قيمة النقصان الى 2446-لكن سرعان ما رجعت الى حالتها السابقة في السنة الموالية وقدرت قيمتها سنة 2013 ب 16172 دولار امريكي.

اما المرتبة الثانية تقاسمتها كل من alimentation و demi produits بنسب متقاربة جدا حيث بلغ مجموع واردات الاولى 74352 مليون دولار امريكي لتتفوق عليها الاخرى ب قيمة 91306 مليون دولار امريكي وفي سنة 2000 تفوقت ايضا alimentation بقيمة 2415 مليون دولار امريكي مقابل 1655

مليون دولار امريكي ل demi produits واستمر التزايد و النقصان لكل منهما محتلتان المرتبة الثانية و الثالثة من مجموع الواردات الاجمالية.

اما المرتبة الرابعة احتلتها biens de consom لاحظنا انها تسجل تزايد في بعض الفترات و تتناقص في فترات أخرى إلا ان هذه التناقصات بقيم طفيفة وفي سنة 2006 تناقصت و قدرت قيمة النقصان ب 96 –ثم رجعت لتتزايد تدريجيا وفي سنة 2009 و 2010 تناقصت ايضا لتصبح على التوالي 6145 ،5836 بعد ان كانت قيمتها في سنة 2008 ب 6397 دولار امريكي ،وتأتي في المرتبة الخامسة و السادسة كل من Energie et Lubrifiants و Produits bruts عرفت كل منهما تذبذبات طفيفة خلال سنوات الدراسة و Energie et Lubrifiants كانت قيمها في صعود و نزول وفي سنة 2010 قفزت الى 955 مليون دولار امريكي.

اما المرتبة الاخيرة فكانت ل Biens d'équip Agr بنسبة 0.92%

الجدول رقم(2–4) :تطور الهيكل السلعي للصادرات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)

الصادرات	2000	2001	2002	2003	2004
Alimentation, boissons	32	28	35	48	59
Energie et lubrifiants	21 419	18 484	18 091	23 939	31 302
Produits bruts	44	37	51	50	90
Demi-produits	465	504	551	509	571
Equipements agricoles	11	22	20	1	-
Equipements industriels	47	45	50	30	47
Biens de consommation	13	12	27	35	14
المجموع	22 031	19 132	18 825	24 612	32 083

2009	2008	2007	2006	2005	الصادرات
113	119	88	73	67	Alimentation, boissons
44 128	77 361	58 831	53 429	45 094	Energie et lubrifiants
170	334	169	195	134	Produits bruts
692	1 384	993	828	651	Demi-produits
-	1	1	1	-	Equipements agricoles
42	67	46	44	36	Equipements industriels
49	32	35	43	19	Biens de consommation
45 194	79 298	60 163	54 613	46 001	المجموع

2013	2012	2011	2010	الصادرات
402	315	355	315	Alimentation, boissons
63 752	69 804	71 427	55 527	Energie et lubrifiants
109	168	161	94	Produits bruts
1 610	1 527	1 496	1 056	Demi-produits
-	1	-	1	Equipements agricoles
27	32	35	1	Equipements industriels
17	19	15	30	Biens de consommation
65 917	71 866	73 489	57 053	المجموع

المصدر: **www.finance.-algeria.org** وزارة المالية الجزائرية

الشكل(4.2):الهيكل السلعي للصادرات في الفترة الممتدة من (2000 الى 2013)

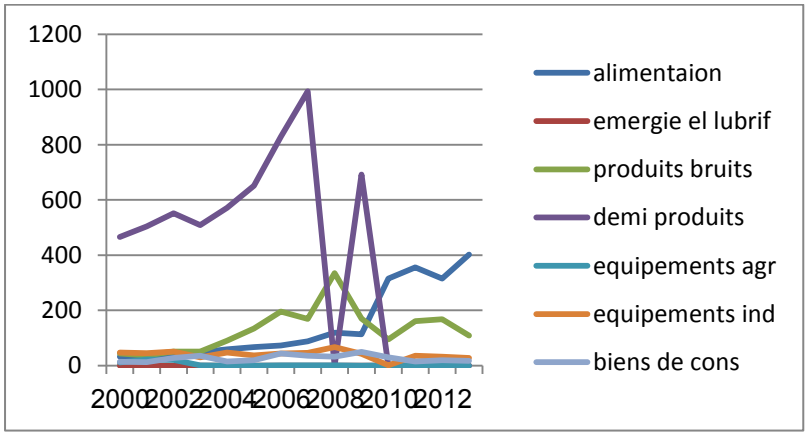

المصدر : من اعداد الباحثة بناءا على الجدول اعلاه

من خلال الجدول نلاحظ ان صادرات الجزائر من الطاقة و مواد التشحيم تسجل قيم مميزة على غرار المجموعات الاخرى وهي تحتل المرتبة الأولى من مبيعات الجزائر الى الخارج بنسبة 97.72% ،كما أنها تعتبر الأولى على مر سنوات الدراسة ومنذ فترة تحرير التجارة ،وهذا دليل على تركز قطاع التصدير في الجزائر على مصدر واحد و وحيد في صادراتها ،ففي سنة 2000 مثلا بلغت قيمتها 21419 وفي سنة 2001 انخفضت قيمتها الى 18484 ولكن بشكل طفيف وحتى سنة 2002 بقيت منخفضة وسرعان ما رجعت لترتفع بشكل تدريجي الى سنة 2009 انخفض التصدير في هذه المجموعة إلا انها مسيطرة على باقي المجموعات وهنالك بعض العوامل التي كان لها التأثير على حجم الصادرات فيما يخص المحروقات مايلي :

- تراجع الانتاج ،وبالتالي التصدير وذلك وفقا للاتفاقيات المبرمة في اطار منظمة الدول المصدرة للنفط .
- تقلبات في أسعار البترول الذي ادى بالدول الى الخفض من سقوف انتاجها حسب السياسة التي اتبعتها المنظمة في ظل تزايد الطلب العالمي و التوترات الحاصلة في مناطق مختلفة من العالم و خاصة تلك التي تستهدف بعض المناطق الغنية من الثروة النفطية .

المطلب الثالث :التوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الجزائرية مع العالم في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013

الجدول . (2–5):الدول العشرة الممولة للجزائر في الفترة الممتدة من 2000 الى 2013

البلد	2003	%	البلد	2004	%
فرنسا	250 264,4	23.9	فرنسا	295 538,2	22.5
ايطاليا	98 587,7	9.4	ايطاليا	111 397,2	8.5
المانيا	68 070,2	6.5	المانيا	86 332,6	6.6
اسبانيا	57 462,1	5.5	الو م أ	77 180,1	5.9
الو م أ	54 574,9	5.2	الصين	65 997,4	5.0
الصين	40 116,6	3.8	اسبانيا	63 546,4	4.8
تركيا	33 883,5	3.2	اليابان	47 320,5	3.6
بريطانيا	31 800,9	3.0	الارجنتين	42 508,7	3.2
اليابان	29 411,0	2.8	تركيا	42 109,4	3.2
روسيا	24 378,4	2.3	بلجيكا	35 322,0	2.7

%	2006	البلد	%	2005	البلد
20.3	317 122,7	فرنسا	22.0	328 138,4	فرنسا
8.8	136 676,9	ايطاليا	7.5	111 819,8	ايطاليا
8.0	124 047,7	الصين	6.6	99 314,7	المانيا
6.9	107 252,0	المانيا	6.5	97 809,4	الو م أ
6.6	103 181,9	الو م أ	6.3	93 739,8	الصين
4.8	74 583,3	اسبانيا	4.8	70 991,3	اسبانيا
3.3	51 634,7	تركيا	3.8	57 301,7	اليابان
3.3	51 551,0	اليابان	3.0	44 452,6	الارجنتين
2.9	45 838,1	الارجنتين	2.9	43 408,2	تركيا
2.5	38 380,2	بلجيكا	2.7	39 884,5	بلجيكا

%	2008	البلد	%	2007	البلد
16.4	422 772,7	**فرنسا**	**16.7**	320 054,6	**فرنسا**
10.9	280 177,6	**ايطاليا**	**8.7**	166 969,5	**ايطاليا**
10.3	265 461,3	**الصين**	**8.6**	165 757,3	**الصين**
7.4	189 816,4	**اسبانيا**	**7.7**	146 770,2	**الو م أ**
6.1	157 818,7	**المانيا**	**6.5**	124 049,0	**المانيا**
5.6	143 233,8	**الو م أ**	**5.7**	110 157,2	**اسبانيا**
3.6	91 965,4	**اليابان**	**3.9**	73 853,0	**اليابان**
3,4	87 723,7	**تركيا**	**3.3**	63 986,1	**الارجنتين**
3.2	81 577,7	**الارجنتين**	**3.3**	63 916,4	**تركيا**
2.5	63 403,6	**كندا**	**2.9**	56 164,9	**كوريا**

البلد	2009	%	البلد	2010	%
فرنسا	447 536,6	15.7	فرنسا	453 909,2	**15.1**
الصين	345 145,1	12.1	الصين	330 481,9	**11.0**
ايطاليا	268 448,2	9.4	ايطاليا	301 546,5	**10.0**
اسبانيا	215 888,7	7.6	اسبانيا	196 261,8	**6.5**
المانيا	200 915,0	7.0	المانيا	174 255,1	**5.8**
الو م أ	145 699,7	5.1	الو م أ	155 451,2	**5.2**
اليابان	126 877,6	4.4	كوريا	146 991,6	**4.9**
تركيا	86 730,2	3.0	تركيا	112 754,5	**3.7**
كوريا	81 351,2	2.8	اليابان	112 320,7	**3.7**
البرازيل	64 203,4	2.2	الأرجنتين	90 468,9	**3.0**

البلد	2011	%	البلد	2012	%
فرنسا	518 702,3	15.1	فرنسا	498 960,4	12.8
الصين	345 352,7	10.0	الصين	462 633,3	11.8
ايطاليا	340 914,2	9.9	ايطاليا	402 796,4	10.3
اسبانيا	249 843,0	7.3	اسبانيا	336 860,0	8.6
المانيا	186 513,2	5.4	المانيا	201 254,6	5.2
الو م أ	157 802,5	4.6	الارجنتين	139 815,4	3.6
الارجنتين	129 939,5	3.8	تركيا	139 477,4	3.6
البرازيل	128 218,2	3.7	الو م أ	134 677,0	3.4
كوريا	117 743,8	3.4	البرازيل	104 222,1	2.7
تركيا	101 946,4	3.0	كوريا	100 125,9	2.6

البلد	2013	%
الصين	542 643,7	12.4
فرنسا	496 358,9	11.9
ايطاليا	450 891,9	10.3
اسبانيا	406 409,0	9.3
المانيا	227 635,6	5.2
الو م أ	187 481,9	4.3
تركيا	164 707,2	3.8
الارجنتين	137 621,5	3.2
البرازيل	104 870,1	2.4
الهند	103 808,1	2.4

المصدر: من اعداد الباحثة بناءا على **www.finance.-algeria.org** وزارة المالية الجزائرية

من خلال الجدول نلاحظ أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من سنة 2003 وبنسبة 23.9 % تقابلها قيمة 250264.4 مليار دولار أمريكي الى سنة 2012 وبعدها تراجعت الى المرتبة الثانية بنسبة 11.9 % واحتلت الصين المرتبة الأولى في سنة 2013 اما قيم كل من اسبانيا ،ايطاليا ،المانيا هنالك تذبذب في قيمها على مدى سنوات الدراسة ونلاحظ ان بعض الدول ظهرت في سنوات ولم تظهر في اخرى وذلك بسبب تراجع قيمها مثل الهند التي ظهرت في سنة 2013 ولكن في المرتبة الاخيرة بنسبة 2.4 % ولم تظهر قبلا في الدول المدروسة .

المبحث الثاني :الدراسة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2013)

سنتطرق خلال هذا المبحث الى تفسير العلاقة بين الصادرات و الواردات و الناتج الداخلي و ذلك للاستعانة ببرنامج احصائي تم استعماله لإيجاد العلاقة بين المتغيرات السابقة.

المطلب الأول :تقدير العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

لتقدير العلاقة الارتباطية و لمعرفة القدرة التفسيرية لحركة الواردات و الصادرات على حجم النمو الاقتصادي و المتمثل في الناتج الداخلي وذلك للاستعانة بأحد البرامج الاحصائية spss وقمنا بإدخال المعطيات من سنة 2000 الى غاية 2013 لكل من الصادرات و الواردات و الناتج المحلي بملايين الدينارات ولقد تحصلنا على المصفوفة الارتباطية التالية:

الجدول (2-6) :تقدير العلاقة الارتباطية بين متغيرات الدراسة

		m	x	cor
m	معامل بيرسون	1	.631*	.636*
	Sig. (2-tailed)		.015	.015
	N	14	14	14
x	معامل بيرسون	.631*	1	.955**
	Sig. (2-tailed)	.015		.000
	N	14	14	14
cor	معامل بيرسون	.636*	.955**	1
	Sig. (2-tailed)	.015	.000	
	N	14	14	14

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

المصدر :من اعداد الباحث باستخدام برنامج spss

من خلال الجدول السابق نلاحظ

- هناك علاقة ارتباطية طردية قوية بين الواردات و النمو حيث كانت نسبة الارتباط (0.636)حيث أن 63.6 تعتبر علاقة قوية بين النمو و حركة الواردات ولقد كانت هذه العلاقة ذات دلالة احصائية حيث كانت قيمة p-value القيمة المعنوية هي 0.015 وهي أقل من 0.05 اي ان الارتباط معنوي بين الصادرات و الواردات عند مستوى دلالة 5%

- وهناك أيضا علاقة ارتباطية طردية قوية جدا بين الصادرات و النمو حيث بلغت نسبة الارتباط 0.955 أي أن 95.5% تعتبر هذه النسبة أيضا ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% نظرا لأن قيمة المعنوية لهذا الارتباط كانت 0.005 وهي اصغر من 0.05 اي الارتباط معنوي عند مستوى دلالة 5% و 1%

- كما يمكن ملاحظة ان العلاقة بين الصادرات و الواردات انت قوية و طردية حيث بلغت 0.631 ان العلاقة بين الصادرات و الواردات مرتبطة ارتباط شديد بنسبة 63.1% وتعتبر هذه العلاقة ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية 5% نظرا لان قيمة المعنوية للارتباط هي 0.015 وهي اقل من 0.05

وإذا اردنا معرفة القدرة الارتباطية للمتغيرين المستقلين M و X معا مع الناتج المحلي و لمعرفة مدى تفسير الواردات و الصادرات مع الناتج نستخدم علاقة معامل التحديد

ادخال البيانات للبرنامج الاحصائي spss تحصلنا على النتائج التالية :

قيمة R^2 =0.914 بمعنى ان 91.4 من التغير في الناتج راجع الى التغير في الواردات و الصادرات معا و الباقي راجع الى متغيرات عشوائية أخرى.

المطلب الثاني :تقدير معادلة الانحدار لكل من m, x ,cor,

لقد اشرنا الى X بالصادرات

M بالواردات

Cor الناتج المحلي

بعد ادخال كل المتغيرات للفترة من 2000 الى غاية 2013 تحصلنا على ما يلي:

الجدول (2–7):تقدير معادلة الانحدار لكل من m،x،cor

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.956[a]	.914	.898		.914	58.497	2	11	.000	.685

a. Predictors: (Constant), x, m

b. Dependent Variable: cor

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	221367169427434.400	2	110683584713717.200	58.497	.000[b]
	Residual	20813464506261.555	11	1892133136932.869		
	Total	242180633933695.970	13			

a. Dependent Variable: cor

b. Predictors: (Constant), x, m

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	519016.947	958853.020		.541	.599
	x	3.654	.452	.921	8.079	.000
	m	.131	.275	.054	.475	.644

a. Dependent Variable: cor

المصدر :من اعداد الباحث باستخدام برنامج spss

أولا : التفسير الاحصائي للنموذج

يمكن كتابة معادلة الانحدار كما يلي $cor=\propto +\beta_1 x+\beta_2 x+ei$

ومنه

$$Cor= 519016.947+3.654m+0.131x$$

$$(0.541) \quad (8.079) \quad (0.475)$$

القيم بين قوسين تعني قيمة t المحسوبة

ان معلمة x تشير الى ان زيادة نسبة الواردات بمقدار 1% من اجمالي الواردات يؤدي الى نمو الناتج المحلي الاجمالي بنسبة 0.131 مليون دينار جزائري مع افتراض ثبات قيمة الواردات

ثانيا: اختيار معنوية معلمات النموذج

من خلال الجدول(5.2) نلاحظ ان احصائية t المحسوبة لكل من المعامل الثابت (c) و الواردات m و الصادراتx كانت على التوالي (0.541)و(8.079)و(0.475).

والملاحظ أن قيمة الثابت ليست معنوية في النموذج حيث كانت قيمة المعنوية فيها 0.599 وهي أكثر من 0.05 حيث تقبل الفرضية الصفرية و ترفض الفرضية البديلة .

كما انه قيمة المعنوية للواردات كانت 0.644 و هي أكبر من 0.05 يعني أن معلمة الواردات في النموذج غير معنوية و يمكن الاستغناء عنها من النموذج على عكس معلمة الصادرات التي كانت قيمة المعنوية فيها اقل من 0.05 و مساوية (0.) اي ان الصادرات عنصر مهم جدا في تفسير النمو في الناتج المحلي حيث كانت قيمة t

المجدولة أقل من t الاحصائية مما يدل على قبول الفرضية البديلة القائلة ان الصادرات عنصر مهم في تغيير حجم الناتج المحلي و رفض الفرضية الصفية التي تقول ان الصادرات ليست مهمة في النموذج .

ومما سبق نستنتج ان الصادراتx لها القدرة التفسيرية على تفسير الناتج المحلي .

ثالثا :اختبار القدرة التفسيرية للنموذج من خلال معامل التحديد

من خلال الجداول السابقة يتبين ان R^2 مساوي للقيمة 0.914 اي 91.4 ويعزز هذه النتيجة معامل التحديد المصحح R^2 المساوي لقيمة 0.898 اي 89.8

رابعا :اختبار مدى صلاحية النموذج احصائيا باستعمال اختبار فيشر

ان الغرض من حساب جدول تحليل التباين هو تحليل مجموع مربعات الانحرافات الكلية tss لقيم المتغير المعتمد $\sum_{i=1}^{n} Y_{i-Y}$

الى مجموع المربعات العائد للانحدار RSS ومجموع مربعات الخطأESS كما يتم احتساب احصائية Fالتي يستفاد منها في اختبار الفرضية

$H_{0,\beta1=\beta2=0}$

$H_{1,\beta1\neq\beta2\neq0}$

من خلال جدول ANOVAنلاحظ ان احصائية فيشر تساوي الى 58.497 حيث نلاحظ ان قيمة p-value وهي المعنوية مساوية ل 0.000 وهي اقل من 0.05 تدعونا الى رفع فرضية العدم لمستوى دلالة 5% أي أن المتغيرين المستقلين مجتمعين كلما تأثير معنوي على الانحدار او ان واحدة على الاقل من معلمتي الانحدار β2.β1 تختلف معنويا عن الصفر

ولمعرفة تأثير كل متغير مستقل على المتغير المعتمد بصورة اضطرابية نلجأ الى اختيار t و الذي يتضح من خلال معنوية الصادرات x بمستوى دلالة 5% على عكس الواردات m و عليه فالمتغير xمؤثر و يوصى بابقائه في نموذج الانحدار .

خامسا :التفسير الاقتصادي للعلاقة بين الصادرات و الناتج المحلي

يمكن تلخيص العلاقة بين الصادرات و نمو PIB في ان الصادرات تساهم بشكل فعال في نمو و زيادة الناتج المحلي الاجمالي فهناك عوامل تساعد على اعطاء ديناميكية لقطاع الصادرات منها زيادة المشاركة في الأسواق الدولية و درجة المرونة للسلع التي يتم عرضها فيها .

ومن خلال النظرية الاقتصادية نستنتج ان زيادة الصادرات تزيد من مداخيل الدولة من العملات الاجنبية مما ينعكس عليها بالإيجاب وذلك بزيادة رفاهية افراد المجتمع و زيادة ثرواتها من العملات الأجنبية و خصوصا العملة الصعبة ،كما ان معظم الاقتصاديين عبر العصور يشيدون بالدور المهم لهذا القطاع و يدعون لفكرة التحرر الاقتصادي الذي منه التحرير التجاري وعبرو عن اهميتها من خلال النظريات المفسرة للتجارة الخارجية التي كانت معظمها تحث على اهمية تحرير اقتصادياتها من اجل النهوض بالاقتصاد الدولة وذلك بمواجهة طلباتها من الخارج وسداد التزاماتها من العملات الاجنبية .

المطلب الثالث :اختبار الفرضيات

1- فيما يخص الفرضية الأولى و المتعلقة بماهية معايير و مقاييس النمو الاقتصادي فقد تم تأكيدها من خلال الدراسة النظرية المتعلقة بالمعايير الاقتصادية أي معايير الدخل و المعايير الاجتماعية والمعايير الهيكلية و التي تقوم بالبحث في مدى التغيرات الهيكلية عن البنية الاقتصادية.

2- أما فيما يخص الفرضية الثانية و المتمثلة في علاقة التجارة الخارجية بالنمو الاقتصادي فقد تم التأكد من صحتها من خلال نظريات التجارة الخارجية واعتبارها عنصر اساسي في التخصص الدولي و تقسيم العمل التي تمتلك فيها ميزة مطلقة فبالنسبة للنظرية الكلاسيكية ترى ان على كل دولة التخصص في انتاج السلع التي تمتلك فيها ميزة مطلقة اما المدرسة الحديثة فهي تحث على انتاج السلع للدول من خلال التوافر النسبي لعناصر الانتاج لديها .

3- فيما يخص الفرضية الثالثة التي تناولت اهمية التجارة الخارجية في الدول النامية وذلك من خلال دور التجارة الخارجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ،حيث تعمل على ممارسة تأثيرها على الدخل الوطني عن طريق مضاعف التجارة الخارجية فزيادة الصادرات لبلد ما يؤدي الى زيادة الدخل الوطني وتم التأكد من هذه الفرضية في كل من الفصلين النظري النظري و التطبيقي.

4- فيما يخص الفرضية الرابعة التي تتمثل في كيف اثرت حركة الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر وقد تم التأكد من صحة الفرضية ،لقد اثرت كل من الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي حيث وجدنا معامل التحديد 0.95% من التغير في النمو راجع للتغير في الصادرات و الواردات ومن خلال نموذج الانحدار وجدنا ان الصادرات هي التي تؤثر بنسبة كبيرة على النمو حيث وجدنا ان معلمة الصادرات كانت معنوية في النموذج بينما معلمة الواردات لم تكن معنوية لكن على العموم وجدنا ان النموذج صالح للتنبؤ ويمكن الاعتماد عليه من خلال معلمة فيشر والتي وجدناها 58.497 =F وكانت معنويتها 0.000 مما يدل ان النموذج جيد و ان كل من الصادرات و الواردات يؤثر على نسبة النمو .

خلاصة الفصل

من خلال ما سبق نستخلص ما يلي :

- ان النمو الاقتصادي هو تطور النشاط الانتاجي ويقصد بهم اهو التغير النسبي لها من فترة الى اخرى تم حساب معدل النمو الحقيقي ثم الناتج الاجمالي الحقيقي
- تتمثل سمات النمو الاقتصادي في كونه يقوم بزيادة حجم الانتاج و الذي يرجع على زيادة الدخل الفردي ويعتبر التقدم الاقتصادي من اهم سماته
- سجلت صادرات و واردات الجزائر زيادة وانخفاض في معدلاتها على مدى الفترة المدروسة وذلك من خلال تأثرها بمجموعة من العوامل التي طرأت على الاقتصاد الجزائري في تلك الفترة و معرفة الدول التي تعاملت معها الجزائر في تلك المدة .
- الدراسة القياسية قمنا بحساب العلاقة بين متغيرات الدراسة و التي تمثلت في الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي مع زيادة ادخال قيم PIB واستنتجنا ان الصادرات هي من تأثر في النمو اكثر من الواردات.

نستخلص من خلال ما تطرقت إليه في بحثي هذا بشقيه النظري والتطبيقي والذي يتمحور حول الإشكالية الرئيسية المتمثلة في (**أين يظهر أثر تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على العالم الخارجي على النمو الاقتصادي في الجزائر ؟**)

ولقد توصلت من خلال هذا البحث إلى النتائج التالية:

- تحرير التجارة الخارجية ضرورة حتمية لاقتصاديات الدول ، وذلك لأن تحرير التجارة الخارجي تقوم على مبدأ الحرية في إجراء المعاملات من دون قيود و حواجز مع العالم الخارجي لذلك فهي تمكن من إجراء المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد ذات الأثر على مختلف نواحي الحياة للأفراد و الجماعات.
- إن سعي البلدان النامية ومنها الجزائر إلى الانخراط في النظام التجاري العالمي الجديد من خلال العمل على تحرير التجارة الخارجية عن طريق القيام بإصلاحات شاملة تستهدف قطاع التجارة الخارجية لوحظ في أولى خطواته ظهور مؤشرات ونتائج سلبية خاصة ما تعلق منها بالعالم الخارجي (كمؤشرات الميزان التجاري)،لكن هذه النتائج لن تكون كذلك على المدى الطويل وإنما تتحسن تدريجيا مع التقدم في عمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.
- ضرورة مواكبة التطورات على الصعيد العالمي جعلت الجزائر تعكف على تطبيق العديد من الإصلاحات في قطاع التجارة الخارجية بدءا من فترة ما بعد الاستقلال (بعد 1962) بحيث اتبعت سياسة الحماية لتجارتها الخارجية إلى غاية بداية السبعينات أين عملت الجزائر على تأميم تجارتها الخارجية وصولا إلى مرحلة التحرير أين أنشئت العديد من المؤسسات العاملة في القطاع من أجل القيام بدور فاعل في تسهيل الإجراءات الخاصة بهذا القطاع ، كما أصدرت العديد من التشريعات و القوانين لتنظيم و تسهيل حركة التجارة الخارجية .
- إن انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في الفترة التي أعقبت استقلالها جعلتها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج إصلاح شاملة في اقتصادها واعتبرت في ذات الوقت ملزمة لأنها كانت عبارة عن خطط مقترحة من قبل صندوق النقد الدولي نظير تقديمه لتسهيلات مالية إلى الجزائر أثناء المراحل الصعبة التي عاشها الاقتصاد الوطني وهذه الإجراءات من الصندوق كانت تهدف بتبني سياسة جديدة مبنية على الانفتاح و تحرير التجارة الخارجية .

– في ظل الانتقال إلى اقتصاد السوق شرعت الجزائر في مفاوضات مطولة بغية الانخراط في المنظمة العالمية للتجارة كي تستفيد من المزايا المقدمة للدول المنظمة تحت لواءها ولكن لهشاشة القاعدة الاقتصادية في بلادنا وعدم الاستعداد لهذا الانضمام يرتقب أن تجني عواقب وخيمة .

– إن الاقتصاد الجزائري في حقيقته عبارة عن اقتصاد ريعي معتمد كلية على منتوج تصديري واحد هو البترول من خلال قطاع المحروقات الذي يشكل ما نسبته حوالي 95 % من مجموع الصادرات الإجمالية وهذا من شأنه أن يعرض الاقتصاد الوطني للخطر من خلال تذبذب الأسعار لهذا المنتوج في الأسواق العالمية ، و أما القطاعات التصديرية الأخرى فنجدها في الغالب تصل إلى 03% وهي نسبة ضئيلة جدا مقارنة بما تملكه الجزائر من موارد أخرى من شأنها أن تساهم في رفع هذه النسبة إلى مستويات مقبولة و منافسة خاصة إذا كان الحديث و التوجه إلى قطاع الزراعة .

– إن الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر يساوي القيمة المضافة الكلية لجميع المؤسسات، ما يعكس في نفس الوقت الدخل الكلي لمجموع الأفراد داخل المجتمع بالإضافة إلى قيمة الإنفاق الكلي للحصول على السلع والخدمات

– إن التغير النسبي في الإنتاج الحقيقي يعكس مستوى النشاط الاقتصادي في الجزائر ويسمى بمعدل النمو للانتقال من القيم الحقيقية إلى القيم الاسمية .

– إذا كان معدلا لنمو القطاعي في الجزائر أكبر من معدل النمو الكلي نقول عن هذا القطاع أنه محرك للتنمية وإذا كان أقل من ذلك نقول عنه أنه مثبط للتنمية .

– عرف النشاط الاقتصادي في الجزائر عدة تغيرات خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 حيث تميزت سنة 2000 بارتفاع نسبة النمو الاقتصادي إلى 3.8 % على عكس السنة التي تليها شهدت انخفاض في نسبة النمو إلى 3 % لكن من هذه السنة إلى سنة 2005 هناك تحسن في معدلات النمو الاقتصادي بسبب زيادة مداخيل البترول ، ومن هنا تحسين مستوى النمو الاقتصادي يتطلب تعميق الإصلاحات الهيكلية من خلال ترقية الاستثمارات و النشاط الاقتصادي للدولة عن طريق تشجيع بعض القطاعات الاقتصادية ذات الأولوية مثل قطاع الفلاحة .

– في الفترة الممتدة من 2002 الى 2004 شهد الميزان التجاري الجزائريتسجيل فوائض تجارية وهذا بسبب ارتفاع الصادرات وتسجيل نسب نمو بطيئة بالنسبة للواردات ، وهذا راجع الى ما يشهده العالم من ازمات سياسية واقتصادية في انحاء العالم أدت الى حصول اختلالات في الطلب و العرض العالمي .

– في سنة 2006 انخفض معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ليصل إلى 1.7 %

ومن خلال المقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية نستخلص أن :

1 – الدراسة السابقة درست حالة القطاع الزراعي و بالضبط حالة التمور ، وأما الدراسة الحالية فهي تدرس الموضوع من خلال جميع جوانب القطاع الزراعي أي لم تختص بقطاع معين.

2 – الدراسة السابقة ركزت على الصادرات غير النفطية أما الدراسة الحالية تقوم بدراسة الصادرات بشكل إجمالي.

3 – ركزت الدراسة السابقة على مؤشر من مؤشرات النمو الاقتصادي بعكس الدراسة الحالية التي ركزت على النمو الاقتصادي الجزائري.

التوصيات والاقتراحات : من خلال النتائج المتوصل إليها نقدم التوصيات التالية :

1 – ضرورة تنويع الصادرات في الجزائر ، وذلك لتجنب أثار تذبذب أسعار سوق البترول

2 – ضرورة الاهتمام أكثر بزيادة حجم المعاملات في سياق يخدم الاقتصاد الوطني من خلال تحقيق العوائد التي تؤثر على تحسين مستوى معيشة أفراد المجتمع .

3 –ضرورة الاهتمام أكثر بعمليات الإصلاح ومعالجة مواضع الاختلال وفق متطلبات التعامل مع العالم الخارجي.

4 – ضرورة الاهتمام أكثر بزيادة معدل النمو القطاعي في الجزائر ليكون أكبر من معدل النمو الكلي ليكون هذا القطاع محرك للتنميةالاقتصادية .

آفاق البحث :قصد ترك المجال مفتوحا للبحث والدراسة أقترح المواضيع التالية :

- أثر تحرير التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية .
- أثر تنويع الصادرات على تطوير القطاعات الاقتصادية .

قائمة المراجع

الكتب

1 - أشرف أحمد العدلي ،**التجارة الدولية ،مؤسسة** رؤية للطباعة و النشر و التوزيع ،ط 1 ،2006.

2- صالح تومي ،**مقدمة في الاقتصاد الكلي** ،دار أسامة للطباعة و النشر و التوزيع ،الجزائر ،2004.

3- **العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الفتح للطباعة والنشر،الطبعة الأولى ،مصر، 2003 .

4- بالقاسم زايري ،**اقتصاديات التجارة الدولية (نماذج نظرية وتمارين)**،الجزائر ،دار الأديب للنشر وتوزيع ،2006 .

5 – رشاد العصار وآخرون ،**التجارة الخارجية** ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ،الطبعة الأولى ،الأردن، 2000.

6 - زينب حسين عوضا لله ،**الاقتصاد الدولي**،دار الجامعة الجديدة ،الطبعة الأولى ،مصر،2004 .

7- سامي عفيف حاتم ،**اقتصاديات التجارة الدولية** ،الدار المصرية اللبنانية الطبعة الأولى ،مصر، 2003 .

8- سامي عفيف حاتم ،**دراسات في الاقتصاد الدولي** ،الدار المصرية اللبنانية،الطبعة الخامسة ،مصر، 2000

9- عادل أحمد حشيش،**العلاقات الاقتصادية الدولية** ،الاسكندرية ،دار الجامعة الجديدة للنشر ،2000 .

المذكرات

10- بوكونة نورة ،**تمويل التجارة الخارجية في الجزائر** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،فرع تحليل اقتصادي ،جامعة الجزائر 3 ،2012

11-عبد الرزاق بن هارون ،استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و اثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر القطاع الزراعي،حالة التمور الجزائرية ،مذكرة مقدمة لاستكمال وتطلبات شهادة ماستر اكاديمي ،شعبة علوم اقتصادية ،تخصص اقتصاد و تسيير بترولي،جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2013.

12- غطاس عبد الغفار ،**اثر تحرير التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي** ،مذكرة ماجستير في علوم التسيير ،فرع تجارة دولية ،قاصدي مرباح ورقلة ،2010 .

13- منى مسغوني ،**علاقة سياسة الواردات بالنمو الداخلي للاقتصاد الوطني في الفترة 1970-2001** ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي ،جامعة قاصدي

المجلات

14- احمد الكواز ،المعهد العربي للتخطيط

15- محمد عدنان وديع ،**قياس التنمية ومؤشراتها**،المعهد العربي للتخطيط،الكويت.

16- رائد فاضل جويد ،**النظرية الحديثة في التجارة الخارجية** ،مجلة آداب الفراهيدي ،العدد 15 ،2013 .

الملتقيات:

17- البشير عبد الكريم ،دحمان بواعلي سمير **مداخلة قياس أثر التطور التكنولوجي على النمو الاقتصادي-** حالة الاقتصاد الجزائري.

الملاحق -1-

		m	x	cor
	معامل بيرسون	1	.631*	.636*
m	Sig. (2-tailed)		.015	.015
	N	14	14	14
	معامل بيرسون	.631*	1	.955**
x	Sig. (2-tailed)	.015		.000
	N	14	14	14
	معامل بيرسون	.636*	.955**	1
cor	Sig. (2-tailed)	.015	.000	
	N	14	14	14

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square		Change Statistics					Durbin-Watson
					R Square Change	F Change	df1	df2	Sig. F Change	
1	.956[a]	.914	.898		.914	58.497	2	11	.000	.685

a. Predictors: (Constant), x, m

b. Dependent Variable: cor

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	221367169427434.400	2	110683584713717.200	58.497	.000[b]
	Residual	20813464506261.555	11	1892133136932.869		
	Total	242180633933695.970	13			

a. Dependent Variable: cor

b. Predictors: (Constant), x, m

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	519016.947	958853.020		.541	.599
	x	3.654	.452	.921	8.079	.000
	m	.131	.275	.054	.475	.644

a. Dependent Variable: cor